مجلـــة العلـــوم التربـــوية والدراســـات الإنســـانيـــة
Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2709-0302 (online)
ISSN: 2617-5908 (print)

تصوُّر مقترَح لتعزيز فاعليَّة منظَّمات القطاع غير الربحي في الحد من الفقر ضمن أهداف التنمية المُستَدامة: دراسة من منظور الخدمة الاجتماعيَّة(*)

د/ خلود برجس العبد الكريم
أستاذ مُشارك بقسم الدراسات الاجتماعيَّة
تخصُّص خدمة اجتماعيَّة
كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعية
جامعة الملك سعود - الرياض

*) تاريخ تسليم البحث 8/11/2024 تاريخ قبوله للنشر 30/12/2024
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

تصوُّر مقترَح لتعزيز فاعليَّة منظَّمات القطاع غير الربحي في الحد من الفقر ضمن أهداف التنمية المُستَدامة: دراسة من منظور الخدمة الاجتماعيَّة

د/ خلود برجس العبد الكريم
أستاذ مُشارك بقسم الدراسات الاجتماعيَّة
تخصُّص خدمة اجتماعيَّة
كلية العلوم الإنسانيَّة والاجتماعية
جامعة الملك سعود - الرياض

الملخَّص

هدَفَت الدراسةُ إلى التعرُّف على واقع مساهَمة القطاع غير الربحي في توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية وفُرَص العمل للفقراء، وكذلك رصد المعوِّقات التي تؤثر على تقديم هذه الخدمات، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ باستخدام المسح الاجتماعيّ من خلال أداة الاستبانة، شملت عينة الدراسة (108) مشاركينَ من المستفِيدينَ من خدمات (13) جمعية ومؤسسة أهلية في مدينة الرياض، أظهَرَت النتائجُ أن القطاع غير الربحي يُسهِم -بشكلٍ فعَّالٍ- في تقديم خدمات التدريب والتوظيف، التي حصلت على أعلى تقييم من المستفِيدينَ بمتوسطٍ حسابيّ (4.2)، تليها الخدمات التعليمية (4.16)، ثم الخدمات الأساسية (3.93)، وأخيرًا الخدمات الصحية (3.72)، تضمنت أبرز الخدمات المقدَّمة برامج التدريب المهنيّ، وتوفير المواد التعليمية، وتقديم الدعم الغذائي والمادي، وتنظيم معارض الأُسَر المنتِجة، ومع ذلك كشفت الدراسة عن معوِّقات رئيسة تؤثر على فاعلية المنظَّمات؛ منها: نقص التمويل الكافي لتغطية احتياجات الأسر الفقيرة، وضَعْف التعاون بين الجمعيات والجهات الحكومية، وصعوبة الوصول إلى الخدمات بسبب بُعد المسافة أو نقص وسائل النقل، كما برزت التحدِّيات الثقافية والاجتماعية وضَعْف القدرات الإدارية والتنظيمية كعوامل تَحُدّ من فاعلية الخدمات، كما قدمت الدراسةُ تصوُّرًا مقترَحًا لتحسين أداء منظَّمات القطاع غير الربحي، يشمل تعزيز التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصَّة وغير الربحية، تطوير استراتيجيات تمويل مبتكَرة ومستدامة، وتحسين جودة الخدمات المقدَّمة، مع التركيز على الفئات المهمَّشة؛ مثل ذوي الاحتياجات الخاصَّة، في ضوء ذلك، أكَّدَت الدراسةُ أهمية القطاع غير الربحي كركيزة أساسية في التصدي للفقر، مشيرةً إلى الحاجة لتحسين استراتيجيات العمل الداخليّ والتنسيق الخارجي لتلبية احتياجات الأسر الفقيرة بفعالية، بما ينسجم مع رؤية المملكة (2030).

الكلمات مفتاحية: الفقر، التنمية المستدامة، منظَّمات القطاع غير الربحيّ.

Proposed Vision to Enhance the Effectiveness of Nonprofit Organizations in Reducing Poverty Within the Framework of Sustainable Development Goals: A Study from a Social Work Perspectiv

Dr. Khaloud Barjas Alabdulkreem
Associate Professor, Department of Social Studies
Social Work Specialization, College of Humanities and Social Sciences
King Saud University, Riyadh

Abstract

This study aimed to explore the current contribution of the nonprofit sector in providing essential, educational, and health services, as well as employment opportunities for the poor. It also sought to identify the obstacles affecting the delivery of these services. The study adopted a descriptive approach using social survey methodology through a questionnaire tool. The study sample consisted of (108) participants who were beneficiaries of services provided by 13 nonprofit associations and organizations in Riyadh. The findings revealed that the nonprofit sector plays an effective role in offering training and employment services, which received the highest rating from beneficiaries, with a mean score of (4.2). This was followed by educational services (4.16), essential services (3.93), and health services (3.72). The key services provided included vocational training programs, educational material distribution, food and financial aid, and organizing productive family exhibitions. However, the study uncovered major obstacles impacting the effectiveness of these organizations, such as insufficient funding to meet the needs of impoverished families, weak collaboration between nonprofits and governmental entities, and difficulties accessing services due to distance or lack of transportation. Cultural and social challenges, as well as weak administrative and organizational capacities, also emerged as limiting factors. The study proposed a vision to improve the performance of nonprofit organizations, emphasizing enhanced cooperation between governmental, private, and nonprofit sectors, the development of innovative and sustainable funding strategies, and the improvement of service quality, with a focus on marginalized groups such as individuals with special needs. In conclusion, the study highlighted the importance of the nonprofit sector as a fundamental pillar in combating poverty, stressing the need to improve internal strategies and external coordination to effectively meet the needs of impoverished families in alignment with Saudi Arabia's Vision (2030).

Keywords: Poverty, Sustainable Development, Nonprofit Organizations.

مقدمة الدراسة:

شـهدت المجتمعات تطوُّرات وتغيرات على كافَّة الأصـعدة؛ ممَّا جعَل السـياسـات التنموية تعمل على تشـريع السـياسـات والاسـتراتيجيات لتحقيق التنمية ومواجَهة المشـكلات التي تُعيق تحقيقَها، وانطلاقًا من ذلك جاء العمل بمنظور تكامليّ من خلال تكامُل القطاعات الثلاثة؛ القطاع الحكوميّ، والقطاع الخاصّ، والقطاع غير الربحيّ، لتحقيق التنمية على المسـتوى الاجتماعيّ والاقتصـاديّ، وبِناءً على ذلك زادت مكانة القطاع غير الربحيّ؛ لكونه يُركِّز بالعمل مع الفئات والأفراد من ذوي الدخل المنخفض.

وانطلاقًا من أهمية دور المنظمات غير الربحيّة على الصـعيد الاجتماعيّ والتنموي والاقتصـاديّ ركزت رؤية المملكة العربية السـعودية (2030) على تطوير هذا القطاع ليكون من الدعائم الرئيسـية للتنمية، وتُعَدّ مشـكلةُ الفقر من القضـايا ذات التأثير في الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصـادية التي تتعامل معها القطاعات غير الربحية لمسـاعَدة الأفراد من ذوي الدخل المنخفض اجتماعيًّا وتعليميًّا ومهنيًّا للنهوض بهم ومسـاعدتهم لمسـاعَدة أنفسـهم، وانطلاقًا من مكانة القطاع غير الربحيّ وأهمية دوره تأتي الدراسة الراهنة لتبحث عن دوره ومساهمته في التعامُل مع الفقر.

مشكلة الدراسة:

شـهدت المملكة العربية السـعودية تحوُّلات تنموية لتحقيق الاسـتدامة في جميع أبعاد التنمية، ولتحقيق ذلك سـعت بالعمل وفق آلية تشـارُكية بين جميع القطاعات الحكوميّ والخاصّ وغير الربحيّ للمسـاهمة في عملية التنمية انطلاقًا مما أكَّدت عليه رؤية المملكة العربية السعودية (2030) بأنَّه لن يتم تحقيق المنجَزات إلا بتحمُّل كل فرد لمسؤولياته.

وخلال القرن الحالي ازداد الاهتمام بالتنمية المستَدامة والتنمية الإنسانية لتحسين نوعية الحياة، وتستند التنمية على ثلاثة عناصـر تُكمِّل بعضُـها بعضًـا؛ الإنسـان، والتنمية، والاسـتمرارية، وتعمل منظَّمات القطاع غير الربحيّ كشـريك فاعل وأساسيّ لتحقيق التنمية المستَدامة.

وتُعَدّ المنظمات غير الربحيّة جزءًا مهمًّا في المجتمع، ولا يقتصـر دورها على سـد الفجوات بين القطاعين الحكوميّ والخاصّ، بل تُعنى بتطوير الخدمات والبرامج الداعمة لشـرائح المجتمع، وتُعرف هذه المنظمات بتركيزها على الاهتمام باحتياجات المجتمع، وقد بُني القطاع غير الربحيّ على مفهوم الإحسان والصدقة، ثم تحوَّل إلى كيانات تُؤسّس لتصبح هيئات ومنظَّمات مدنية تتلقَّى الدعمَ من المحسنين.

وفي العام (2015) حددت الأمم المتحدة أهداف التنمية المسـتَدامة، والتي تهدف إلى توفير حياة كريمة للجميع، ومحارَبة الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وسعت المملكة العربية السعودية كأحد أعضاء الجمعية العامَّة للأمم المتحدة بأن تكون من أوائل الدول نحوَ تحقيق التنمية المستَدامة بَدْءًا من الداخل، بحيث تنسـجم أهداف التنمية المسـتَدامة مع رؤية المملكة (2030)، وتبذل المملكة جهدًا كبيرًا لضـمان تحقيق الأهداف ومواءمة الخطط التنموية، وتتضـامن في ذلك كافَّةُ القطاعات الحكومية والقطاع الخاصّ والمؤسَّسـات غير الربحية (الهيئة العامَّة للإحصاء، 2018، 5).

ويُعَدّ القضاء على الفقر أول أهداف التنمية المستَدامة؛ فالفقر أحد المعضِلات الأساسية التي تقف في وجه تنفيذ الخطط التنموية والنهوض بالمجتمعات، وتتطلَّب إيجادَ الحلول الكفيلة برفع مستوى معيشة الفقراء ومساعدتهم بما يُسهِم في قيامهم بأدوارهم المجتمعية انطلاقًا من كون الإنسان هدف التنمية ووسيلتها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الفقر إلا أنَّها لا تزال قائمة، وتعكس أرقامُ عدد المستفِيدينَ والمشمولينَ في قائمة مؤسَّسة الضمان الاجتماعيّ البالغ عددهم (1004479) مستفيدًا حجمَ مشكلة الفقر (تقرير الهيئة العامَّة للإحصاء، 2019).

وعملت الحكومة على العديد من برامج الدعم للفئات ذات الدخل المنخفض لمساعدتها لمواجَهة متطلَّبات الحياة، ومنها برامج الضمان الاجتماعيّ، وحساب المواطن، وبرنامج الدعم النقديّ، والذي يهدف لحماية الفقراء؛ من خلال تقديم دعم نقديّ دوريّ، وإنشاء الجمعيات الخيرية والتي بلَغ عددُها (686) جمعية تحتَ إشراف وزارة الموارد البشرية التنمية الاجتماعية (الهيئة العامَّة للإحصاء، 2018، 5).

ويعكس ارتفاعُ أعداد مستفيدي الضمان الاجتماعيّ أهمية دور المنظمات غير الربحية كفاعل مؤهَّل لقيادة التنمية لقُربها من الفئات الأكثر احتياجًا لخدماتها وقدرتها على التعامُل مع الأفراد بمرونة عالية، بالإضافة إلى ما تنتهجه من أساليب عمل وحلول أكثر واقعية وملاءمةً للظروف المحلية في المجتمع (أبو الحديد وآخرون، 2023، 163).

ويبلُغ عددُ المنظمات الربحية (4656) منظَّمةً، تنتشر في مختلف مدن المملكة، وتسعى إلى تطبيق التكافل الاجتماعيّ، وتقديم المساعَدات للفئات المحتاجة لتُرسِّخ مبدأَ التعاون والتكاتف والتلاحم (المِنصَّة الوطنية الموحَّدة).

وتؤكد العديدُ من الدراسات على أهمية مواجَهة مشكلة الفقر والفقراء من خلال تكاتُف القطاعات الثلاثة (القطاع الحكوميّ، والخاصّ، والقطاع غير الربحيّ)، وهذا ما أكدت عليه رؤية المملكة العربية السعودية من خلال إطلاق استراتيجية تنموية للقطاعات غير الربحية لتمكينها من التغلب على التحدِّيات التي تواجهها، وتحقيق مشاركتها – بشكلٍ فعَّالٍ – في تحقيق الأهداف التنموية.

وفي ضوء ما سبَق تبرُز أهميةُ دراسة فاعلية منظَّمات القطاع غير الربحيّ في التعامُل مع مشكلة الفقر ومواجَهتها بما يُسهِم في إشباع احتياجات الأفراد من جانب، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع، وعليه تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في السؤال التالي: ما فاعلية منظَّمات القطاع غير الربحيّ ومساهمته في الحد من الفقر كأحد أهداف التنمية المستَدامة؟

أهمية الدراسة:

تَكْمُن أهميةُ الدراسة الحالية في النقاط الآتية:

الأهمية العِلمية:

1- تُسلِّط الدراسةُ الراهنةُ الضوءَ على منظَّمات القطاع غير الربحيّ ودورها الفعليّ في التعامُل مع الفقر.

2- الوصول إلى رؤية واضحة لدور منظَّمات القطاع غير الربحيّ في المساهَمة في الحد من الفقر.

3- تُمثِّل الدراسةُ الراهنةُ إضافةً للدراسات العِلمية في مجال القطاع الخيري والتنمية المستَدامة، من خلال ما ستُقدمه من نتائج وتوصيات.

4- قِلَّة الدراسات العِلمية -على حَدِّ عِلْم الباحثة- والتي تسلط الضوء على دور القطاع غير الربحيّ في التعامُل مع الفقر كأحد أهداف التنمية المستَدامة.

الأهمية التطبيقية:

1- التعرُّف على الواقع الفعليّ للقطاع غير الربحيّ ودوره في مواجَهة مشكلات الأسر الفقيرة وتلبية احتياجاتهم؛ ممَّا يُقدِّم رؤيةً واضحةً للمسؤولين لتطوير هذا القطاع بما يُحقِّق الأهدافَ المأمولةَ منه.

2- الوصول إلى نتائج وتوصيات مستمدَّة من الواقع؛ للتعرُّف على دور القطاع غير الربحيّ لمواجَهة مشكلة الفقر وتحقيق التنمية المستَدامة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرُّف على واقع مساهَمة القطاع غير الربحي في توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء.

2- التعرُّف على المعوِّقات التي تؤثر على توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء.

3- وَضْع تصوُّر مقترَح من منظور الخدمة الاجتماعية لتحسين ورفع مستوى فاعلية منظَّمات القطاع غير الربحي للحدّ من الفقر كأحد أهداف التنمية المستَدامة.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- ما واقع مساهَمة القطاع غير الربحي في توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء؟

2- ما المعوِّقات التي تُؤثِّر على توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء؟

3- ما التصوُّر المقترَح -من منظور الخدمة الاجتماعية- لتحسين ورفع مستوى فاعلية منظَّمات القطاع غير الربحي للحدّ من الفقر كأحد أهداف التنمية المستَدامة؟

مفاهيم الدراسة:

منظَّمات القطاع غير الربحيّ:

هي كيانات قانونية أو اجتماعية تم إنشاؤها لغرض إنتاج السلع والخدمات، وبحكم وضعها فإنَّه لا يُسمَح لها أن تكون مصدرَ دخل أو ربح أو مكسب ماليّ للوحدات التي تُنشئها أو تتحكم فيها أو تمولها (تقرير مسح القطاع غير الربحي، 2018، 4).

وتعرف مؤسَّسة الملك خالد الخيرية القطاع غير الربحيّ: بأنَّه القطاع الذي يُمثِّل الاقتصاد الاجتماعيّ للدولة، ويتكوَّن من أشكال متعددة من الأنشطة المجتمعية؛ مثل التطوع، والعطاء، وبرامج المسؤولية الاجتماعية، والريادة

الاجتماعية، والكيانات غير الهادفة للربح؛ مثل الجمعيات والمؤسَّسات الخيرية، والتي تتميز بكونها مستقلَّة عن الجهات الحكومية، وتنبع من مبادَرات المواطنين بإرادة طوعية، كما أنَّها تخدم هدفًا مجتمعيًّا، وتُحقِّق نفعًا عامًّا بحيث لا تستهدف توزيع الأرباح المادية كعوائد استثمارية، وتطلق العديد من العبارات للتعريف بالقطاعات غير الهادفة للربح: القطاع الثالث، القطاع الخيري، القطاع الأهلي، القطاع الاجتماعيّ، والمجتمع المدني (تقرير آفاق القطاع غير الربحي، 2018، 17).

وتعرِّف الباحثة منظَّمات القطاع غير الربحيّ إجرائيًّا بأنها: المؤسَّسات المسجَّلة والمصرَّح بها، ذات الاستقلالية عن الجهات الحكومية، وغير الهادفة للربح، والتي تُعنى بقضية الفقر في مدينة الرياض.

الفقر:

تُعرِّف الأمم المتحدة الفقر بأنَّه: أكثر من الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، وتشمل مظاهرُه الجوعَ وسوءَ التغذية، وعدمَ الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية، إضافةً إلى التمييز الاجتماعيّ وانعدام فُرَص المشارَكة في اتخاذ القرارات (الأمم المتحدة).

ويُعرِّف البنكُ الدوليُّ الفقرَ بأنَّه: عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، ويشمل أبعادًا متعددةً؛ منها البُعْد السياسيّ، والبُعْد الاجتماعيّ، والبُعْد البُعْد الاقتصادي، والبُعْد الثقافيّ، والتي تتفاعل وتتداخل مع بعضها بعضًا؛ لتجعل الفقر مشكلةً تهدد أمن المجتمع واستقراره (إيفاد للدراسات والبحوث، 2014، 25).

ويُعرَّف الفقير بأنَّه: الشخص الذي لا يستطيع تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية؛ كالملبس، والمسكن (أبو الحديد وآخرون، 2023، 168).

وتعرِّف الباحثة الفقراءُ إجرائيًّا بأنهم: الأُسَر محدودة الدخل، والتي تقع تحت خط الكفاية، وتحتاج إلى مؤسَّسات المجتمع لتوفير احتياجاتها الأساسية وتنمية قدراتها، والتي تستفيد من المنظَّمات غير الربحيّة في مدينة الرياض.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

– الدراسات المحلية:

دراسة (يلي، 2023): "دور الجمعيات الخيرية في المساهَمة في التنمية المستَدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية (2030)"، هدَفَت الدراسةُ للتعرُّف على دور الجمعيات الخيرية في تحقيق رؤية المملكة، وقد توصَّلَت الدراسةُ إلى النتائج الآتية: تُسهِم الجمعيات الخيرية في مكة المكرَّمة بشكلٍ كبيرٍ في تطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتطوير المستمر لجميع عناصر الجمعية والاهتمام بدور الجمعية في تنمية المجتمع وتقييم البرامج ومتابَعة تنفيذها، كما أنَّها تُسهِم في التعليم والتدريب والتأهيل، كما أنَّها تُسهِم في تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية من خلال دعم المرأة المعيلة في التعليم والتوظيف والتدريب، من خلال ما تُقدِّمه من برامج، كما تُشِير النتائجُ إلى جهود الجمعيات في البُعْد الاجتماعيّ وتعزيز قِيَم الانتماء والمواطَنة، من خلال تنمية القِيَم الاجتماعية المرغوبة في المجتمع، وتدعيم احترام التقاليد والأعراف المجتمعية.

دراسة (أبي الحديد وآخرين، 2023): "واقع التشبيك بين المنظمات غير الربحية ودوره في مواجَهة مشكلات الأُسَر الفقيرة"، هدَفَت الدراسةُ إلى التعرُّف على واقع التشبيك بين المنظمات غير الربحية ودوره في مواجَهة مشكلات الأُسَر الفقيرة، وكشفت المقابَلات مع الأُسَر المستفيدة بأن هناك تفاوتًا في الخدمات المقدَّمة؛ ففي الخدمات الاقتصادية اتضح معاناة المستفِيدينَ من توفير مصادر دخل مُستَدَامة؛ إذ اقتصر أغلبُها على مصادر معينة كحساب المواطن والضمان الاجتماعيّ، وفيما يخص الخدمات الاجتماعية اهتمت المنظمات بالبرامج ذات الطابع الاجتماعيّ في دعم الأُسَر الفقيرة، فمعظم المنظَّمات تُقدِّم وِرَشَ العمل والدورات والندوات وغيرها من الخدمات ذات الطابع الاجتماعيّ، وفيما يخص الخدمات التعليمية تمثَّلَتْ في تقديم الخدمات المسانِدَة للعملية التعليمية مثل المصروف والأجهزة اللوحِية ودورات قياس والمواصلات، وفيما يتعلَّق بالخدمات الصحية تمثلت في حجز المواعيد وتقديم العلاج، وفيما يخص الخدمات السكنية توفير الوحدات السكنية للأُسَر الأشدّ حاجةً، وفيما يخص الخدمات الدينية تقديم دورات دينية، والالتحاق بالتحفيظ، وتسهيل العمرة والحج، وفيما يخص خدمات الترفيه وتوفير الرحلات الجماعية، وتُشِير النتائجُ إلى اهتمام المنظَّمات بالأنشطة والبرامج المقدَّمة مِنْ قِبَلها، والسعي لتجويدها بشكل ملائم لإمكانياتها المادية والبشرية، وفيما يخص التحدّيات تُشِير النتائجُ إلى وجود فجوة في معرفة المستفِيدينَ بخدمات المنظَّمات، وتركيز اهتمامهم في الحصول على أولويات العيش.

دراسة (الشعيبي وآخرين، 2016): "تقييم دور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المتبرعين والمستفيدين"، هدَفَت إلى تقييم دور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية من خلال نشاطها وأسلوب إدارتها وتمويلها ومشاكلها، توصَّلَت الدراسةُ إلى أن اتجاهات المتبرعين إيجابية وقوية نحوَ مجموعة من المتغيّرات؛ منها: الاهتمام بالابتكار، وتطوير مشاريع خيرية جديدة تلائم مَطالِب المحتاجين، والبحث عن أساليب مبتكَرة للحصول على مزيد من التبرعات، وتوصَّلت الدراسةُ إلى أن اتجاهات المستفِيدينَ إيجابية وقوية للغاية نحوَ المتغيّرات الآتية: احتياج الجمعيات الخيرية إلى ابتكار وتطوير برامجها ومشاريعها الخيرية وتعزيزها ببرامج هادفة مثل برامج الأُسَر المنتِجة، وأن تسعى الجمعيات إلى تحقيق الاكتفاء والاعتماد على النفس.

– الدراسات العربية:

دراسة (سرحان وآخرين، 2023): "منظَّمات العمل الخيري ودورها في الحد من الفقر المتعدِّد الأبعاد"، هدَفَت الدراسةُ إلى التعرُّف على دور منظَّمات العمل الخيري في تنمية المجتمعات المحلية والتعرُّف على خدماتها من خلال وسائل عملها؛ للتخفيف من حدة الفقر متعدِّد الأبعاد، وقد توصَّلَت الدراسةُ للعديد من النتائج في البُعْد الاقتصادي: أوضحت النتائجُ أنَّ مساهَمة برامج منظَّمات العمل الخيري في تحقيق البُعْد الاقتصادي للتنمية المستَدامة يتمثَّل في ضرورة تنمية الوعي لترشيد السلوك الاستهلاكي في المجتمع، بما يُسهِم في الحد من الإسراف وتقليل النفقات وإشباع الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، والحرص على تحديد الأولويات؛ نظرًا لكثرة الاحتياجات وقلة الموارد والإمكانيات، وفيما يخصّ البُعْدَ الاجتماعيَّ: توضح النتائج أنَّ إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البُعْد الاجتماعيّ للتنمية المستَدامة يتمثَّل في ضرورة توفير ملكية الأصول من خلال امتلاك أجهزة إلكترونية للوصول إلى المعلومات،

والحرص على تقديم أوجُه المساندَة الاجتماعية لأرباب الأُسَر الذين لا يمتلكون أجهزة إلكترونية، والحرص على تقديم برامج تهدف لمحاربة ظاهرة الهروب والتشرُّد لدى الأطفال، والسعي لعودتهم إلى أُسَرهم لتطوير الذات والارتقاء بأنفسهم من خلال التدريب ودعم الثقة بالنفس والاتزان الانفعاليّ.

وفيما يخص البُعْدَ التعليميَّ توضح نتائجُ الدراسة أنَّ العمل الخيري له تأثير في تحقيق البُعْد التعليميّ من خلال زيادة الوعي بأهمية التعليم للحدّ من انتشار الأُمِّية، وفيما يخص البُعْد الصحيّ توضح النتائج أن إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البُعْد الصحيّ للتنمية المستَدامة يتمثَّل في ضرورة التوعية بأضرار الحمل المبكِّر، وتنمية مستوى الوعي الصحيّ للمستفيدينَ من خدمات الجمعيات الخيرية في السودان، مع ضرورة تفعيل الدور الوقائيّ من خلال برامج التوعية التي يمكن تقديمها على فترات منتظمة لتنمية وعي المستفِيدينَ بكيفية مواجَهة مشكلاتهم الصحية.

دراسة (العضايلة، 2018): "دور مؤسَّسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمَّان"، هدَفَت الدراسةُ إلى التعرُّف على دور مؤسَّسات المجتمع المدني في مواجَهة الفقر من خلال التعرُّف على آليَّات عملها والاستراتيجيات التي تتبعها والبرامج التي تقدمها، وكذلك التعرُّف على المعوِّقات التي تَحُدّ من أدائها، وتوصَّلت الدراسةُ إلى أن آليَّات عمل المنظَّمات تمثلت فيما يلي: مطالبة مؤسَّسات المجتمع المدني بتعديل بعض التشريعات القائمة، والتي تَحُدّ من مشكلة الفقر، يليها تحقيق المزيد من التعاون بين منظَّمات المجتمع المدني والمؤسَّسات الحكومية فيما يتعلَّق بمواجَهة الفقر، وتُشِير النتائجُ إلى أن مؤسَّسات المجتمع المدني تعتمد العديدَ من الاستراتيجيات لمواجَهة مشكلة الفقر؛ من أهمِّها: استراتيجية تمكين الفقراء من خلال تمكينهم من إنشاء المشاريع الإنتاجية وزيادة الوعي لديهم بالخدمات التي تساعد في التخفيف من مشكلاتهم، وتُحقِّق الإشباع لاحتياجاتهم، وتمكينهم اقتصاديًّا، واعتمادهم على أنفسهم من خلال تمكينهم من التدريب والتعليم، تليها استراتيجية المشاركة من خلال إشراكهم في عمليات صُنع القرار واتخاذه، تليها استراتيجية الإقناع من خلال إقناع القيادات بالمجتمع للمشارَكة بتحديد احتياجات الفقراء ودعمهم، واستراتيجية ممارَسة الضغط والقوة من خلال تنظيم حملات حشد وتأييد؛ بهدف الاستجابة إلى القضايا التي تمس الفقراء وتدافع عن حقوقهم لتحقيق العدالة، وفيما يخصُّ البرامجَ التي تُقدِّمُها مؤسَّساتُ المجتمع المدني لمواجَهة الفقر تُشِير نتائجُ الدراسة إلى أن أكثر الخدمات التي يتم تقديمُها هي برامج التدريب والتأهيل لأفراد المجتمع المحليّ، وبرامج تهدف لتنمية مهارات الأفراد، وبرامج تُوفِّر فرصَ العمل لأفراد المجتمعات المحلية، وفيما يخص المعوِّقات التي تَحُدّ من دور مؤسَّسات المجتمع المدني في مواجَهة مشكلة الفقر تُشِير نتائجُ الدراسة إلى المعوِّقات الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في عدم إدراك المجتمع المحليّ لطبيعة الدور الذي تقوم به مؤسَّساتُ المجتمع المدني لمواجَهة الفقر، يليها نقص الوعي المجتمعيّ بأهمية العمل التطوعيّ لمواجَهة الفقر، ثم المعوِّقات الخاصَّة بالمؤسَّسات من نقص الخبرات والكفاءات البشرية المدرَّبة في المؤسَّسة، وعدم توفُّر الإمكانيات المادية والبشرية داخلَ المؤسَّسة، وعدم التعاون والتنسيق بين المؤسَّسة وغيرها من المؤسَّسات.

دراسة (عمر وآخرين، 2016): "دور المنظَّمات غير الحكومية في توفير الخدمات الأساسية بالمجتمعات الريفية"، هدَفَت الدراسةُ إلى تحديد أثر الأنشطة التنموية المقدَّمة بواسطة المنظَّمات غير الحكومية على تحسين مستوى الخدمات

الاجتماعية الأساسية ببعض قرى محلية القوز، ولاية كردفان، جنوبَ السودان، توصَّلَت الدراسةُ إلى تدنٍّ مستوى الخدمات الأساسية بمنطقة الدراسة، وأظهَرَت النتائجُ وجودَ فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a=0.5) لصالح المنظَّمات؛ أهمها: العمل على خَلْق تنسيق وشراكات ذاتية بين القطاعات الثلاث: (الحكومية، والقطاع الخاصّ، والمنظَّمات غير الحكومية)، وتشجيع أفراد المجتمع المحليّ على تنظيم أنفسهم في شكل تنظيمات قاعدية.

دراسة حجازي (2015): "دور الجمعيات الخيرية في التخفيف من حدة الفقر"، هدَفَت الدراسةُ إلى الوقوف على الدور الذي تقوم به الجمعيات الخيرية في التخفيف من حدة الفقر في مصر، توصَّلَت الدراسةُ إلى أن الجمعيات الخيرية لها دورٌ فاعلٌ يستهدِف الفقراءَ ومواجهةَ مشكلة الفقر، من خلال تقديم الإعانات المالية والعينية؛ مثل: توفير "كُشْك الخير"، والتدريب على الحِرَف المختلفة لتأهيلهم لسُوق العمل؛ وذلك للتحول من المساعَدات المالية إلى التمكين الاقتصادي، كما كشفت نتائج الدراسة عن ارتباط الفقر بتدنٍّ مستوى التعليم ومستوى الصحة، ومن هنا كان اهتمام الجمعيات الخيرية بهذين المجالين لارتباطهما المباشر وتأثيرهما على التنمية البشرية والنهوض بالفقراء، وفيما يتعلَّق بالصحة تم توفير المستوصفات والمراكز الصحية والأدوية والمعدات الطبية، وإتاحة الرعاية الصحية للفقراء بأسعار زهيدة، وفيما يخص الخدمات التعليمية فقد تمثلت في كفالة الطلاب غير القادرين وتقديم الإعانات المالية لهم، بالإضافة إلى مجموعات التقوية، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الجمعيات الخيرية تلعب دورًا مهمًّا كفاعل رئيسيّ ومشارِك للدولة في التنمية، وتغير الدور الذي كانت تلعبه من الدَّوْر الرعائيّ إلى الدور التنموي من خلال العمل المشترَك بين الجمعيات الخيرية والدولة، وتوحيد الجهود بينَهم لتطوير المناطق الأكثر احتياجًا، والعمل على تطويرها وتنميتها، وتبيَّن من نتائج الدراسة أن دور الجمعيات الخيرية وحدَها في مواجَهة الفقر لا يكفي؛ نظرًا لزيادة نسبة الفقراء لتتجاوز في مصر موارد الجمعيات الخيرية.

دراسة (عبدالمجيد وآخرين، 2014): "المنظمات غير الهادفة للربح ودورها في التكافل الاجتماعي والاقتصادي – حالة الجزائر"، هدَفَت الدراسة إلى التعريف بالمنظَّمات غير الهادفة للربح دوليًّا وعربيًّا وعلى مستوى الجزائر، وإبراز دورها مع المنظَّمات الأخرى الهادفة للربح، وتوصَّلَت الدراسةُ للعديد من النتائج؛ منها: أن القطاع غير الهادف للربح ما زال يواجه معوِّقات تَحُول دونَ قيامه بدوره كأحد الفاعلين في عملية التنمية، وتَرجِع محدوديةُ المنظَّمات غير الهادفة للربح في التنمية إلى العديد من الأسباب؛ من أبرزها: صعوبة الحصول على التمويل المقدَّم للقطاع على مستوى الوطن العربيّ، وضَعْف مساهَمة المرأة في العمل الخيري، خاصَّةً في الدول العربية وافتقار منظَّمات العمل الخيري بشكلٍ عامٍّ، إلى خطط تنموية شاملة وبرامج محدَّدة ضمنَ جداول زمنية تَعكِس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقُها أو تحقيقُ تطوير نوعيّ في نشاطها، كما أن برامج المنظَّمات غير الهادفة للربح حولَ العمل الخيري الأقرب إلى مفهوم الإحسان، في حين أن عمل هذه المنظَّمات في المجتمعات المتقدِّمة أقرب إلى المفهوم التنموي، بحيث يوازي المنظَّمات الحكومية، كما تُشِير النتائجُ إلى أن معظم الأنظمة والقوانين المتعلِّقة بالمنظمات غير الربحية في البلدان العربية غير واضحة، ولا تعكس أهمية هذه المنظَّمات كشريك استراتيجيّ في التنمية.

- **الدراسات الأجنبية:**

دراسة (Combs, 2020): "الفقر والمنظَّمات غير الربحية – دراسة العَلاقة بين الفقر والنشاط غير الربحي في الولايات المتحدة"، ناقشت الدراسةُ العَلاقةَ بين الفقر والمؤشرات الأخرى على أنشطة المنظَّمات غير الربحية، وتقوم الدراسة على فرضية مفادُها أنَّه على الرغم من كون الولايات المتحدة أغنى دولة في العالَم إلا أنَّها تعاني من الفقر المنهجيّ، وتشير هذه الدراسة إلى أن الاحتياجات والموارد المجتمعية تحدد قوة التدخُّل المؤسَّسيّ؛ أي أنَّه مع زيادة الفقر على المستوى المحليّ فإنَّنا نرى استجابةً متزايدةً في الأنشطة المجتمعية غير الربحية، وتشير الدراسة إلى أن المجتمعات التي لديها المزيد من الموارد من المرجَّح أن تشارك في العطاء الخيري وأنشطة المنظَّمات غير الربحية من خلال مقاييس العمر والتعليم، ويساعدنا هذا البحثُ على فَهْم العَلاقة بين الحاجة والموارد وكيف أن الاستجابة قد لا تكون كافيةً لحل المشكلات، بحيث تستجيب المنظَّمات غير الربحية المجتمعية للفقر، ولكنَّ أنشطتَها ليست كافيةً للقضاء على الفقر على المدى الطويل.

دراسة (Sutton, 2018): "المنظَّمات غير الربحية والفقر: العَلاقة بين الأُطُر والمفاهيم والبرامج"، هدَفَت الدراسةُ إلى التحقيق في كيفية قيام المنظَّمات غير الربحية التي تركز على الحد من الفقر بتصور الفقر وتأطيره، وإلى أي درجة تتوافق هذه التصوراتُ مع برامجها، وتشير الدراسة إلى ما تُقدِّمُه المنظَّماتُ غيرُ الربحية الكندية من خدمات أساسية لأولئك الذين يواجهون قضايا الفقر، واعتَمَدت الدراسةُ على اختيار ثلاث منظَّمات غير ربحية في لندن، وأنتاريو، شملت الأساليبُ تحليلَ محتوى الوثائق التنظيمية الرسمية والمقابَلات شِبْه المنظَّمة، وقد تَبايَنت مفاهيمُ الفقر عبرَ المنظَّمات غير الربحية الثلاث، منظَّمة واحدة فقط من المنظَّمات غير الربحية كان لديها توافُق بين مفاهيمها وتأطيرها وبرامجها، في حين كان لدى اثنتين من المنظَّمات الثلاث اختلالٌ كبيرٌ في التوافُق.

دراسة (Naguib, Afandy, & ELbagoury, 2015): "دور المنظَّمات غير الحكومية في مكافحة الفقر في الدول النامية – دراسة مقارنة والدروس المستفادة"، اهتمت الدراسة بتحليل العَلاقة بين المنظَّمات غير الحكومية ومكافَحة الفقر، من خلال فحص المحددات في إطار بعض التجارب الدولية في بنغلادش وتونس والبرازيل، قارنت الدراسةُ دورَ المنظَّمات غير الحكومية في مكافحة الفقر، وحلَّلَتْ نقاطَ القوة ونقاطَ الضَّعْف في عمل هذه المنظَّمات في التجارب قيدَ الدراسة، وخلصت إلى أن المنظَّمات غير الحكومية كانت المميزةَ في أحد أبعاد مكافَحة الفقر في حالات الدراسة، وتجربة هذه المنظَّمات في بنغلاديش أفضل من نظيراتها في تونس والبرازيل، وتؤدِّي المنظَّمات غير الحكومية دورًا حيويًّا في مكافحة الفقر على مستويات متعددة، اقتصاديًّا من خلال توفير التمويل الأصغر، ومن الناحية التربوية من خلال تقديم خدمات التعليم غير الرسميّ، وعلى المستوى الصحيّ من خلال تقديم خدمات صحية مجانية، ومحاوَلة رفع مستوى الوعي العامّ حول الصحة الجيدة، والدفاع عن حقوق الفقراء والمهمَّشين، وتختلف استراتيجيات المنظَّمات غير الحكومية في مكافحة الفقر باختلاف التجارب الدولية في الدراسة؛ حيث تُركِّز بنغلاديش – بشكلٍ أكبرَ – على البُعدين الاقتصادي والتعليميّ، في حين تُركِّز تونس على الدفاع عن حقوق الفقراء والمهمَّشينَ، أما في البرازيل فإنَّها تعطي المزيدَ من الاهتمام للبُعد البيئيّ.

وتُشِـــير نتائجُ الدراســـة إلى ما تميزت به المنظَّمات غير الحكومية في أحد أبعاد مكافحة الفقر في الحالات الثلاث؛ حيث تميَّزت المنظَّماتُ غيرُ الحكومية في التجربة البنغلاديشـــية في البعدين الاقتصـــادي والتعليميّ، أمَّا فيما يتعلَّق بالبُعد الاقتصـــادي فقد قامت المنظَّمات غير الحكومية بتطوير آلية التمويل الأصـــغر لتحقيق تحقيق تطوير اقتصـــاديّ، وبذلك أصبحت المنظَّمات غير الحكومية في بنجلاديش صاحبة التجربة الأكثر شهرةً في هذا المجال، وفي البُعْد التعليميّ روَّجَت المنظَّماتُ غيرُ الحكومية لفكرة التعليم غير الرسميّ، في المقابل فإن المنظَّمات غير الحكومية في تونس تميزت في بُعْد الدفاع عن حقوق الفقراء والمهمَّشين، في حين تميزت المنظَّمات غير الحكومية في البرازيل في البُعْد البيئيّ بسبب طبيعتها الجغرافية الخاصَّة، وتشير الدراسة إلى أنَّ أداء المنظَّمات غير الحكومية في مكافحة الفقر في النموذج البنغلاديشي أفضل منه من نظيراتها في تونس والبرازيل؛ فقد نجحت المنظَّماتُ غيرُ الحكومية في بنغلاديش في استهداف الفقراء – بشكلٍ فعَّالٍ – وحققت تقدُّمًا كبيرًا في التخفيف من حدة الفقر، كما حققت تحولًا ملموسًا في مختلف القطاعات، وتشير الدراسة إلى أنَّه من المتوقَّع أن تَقضِـــي بنجلاديش على الفقر بحلول عام (2024)؛ لتصـــبح أولَ دولة في جنوب آســـيا من شـــأنها أن تتمكَّن من القيام بذلك، وبالفعل أصـــبحت بنغلادش نموذجًا يمكن الاقتداء به في مكافَحة الفقر في الدول النامية، وتؤكد نتائجُ الدراسةِ العديدَ من الدروس المستفادة من تجارب الدول الثلاث؛ حيث تُشير إلى حاجة المنظَّمات غير الحكومية إلى العمل في بيئة تُؤمِن بالتعددية والديمقراطية والمشـــارَكة، كما تحتاج إلى إطار قانونيّ واضـــح ومســـتقرّ، يضـــع شـــروطًا ســـهلةً لتأسيســـها، ويُتيح لهم العملَ في كافَّة المجالات، وأن تعتمد على أكثر من مصـــدر تمويل لضـــمان اســـتدامة نفســـها واســـتقلالها، كما أنَّها تحتاج إلى حكومة تؤمن بالدور المهم الذي تؤديه هذه المنظَّمات في مكافحة الفقر، وفيما يخصُّ العَلاقةَ بينَ الحكومة والمنظَّمات غير الحكومية يجب أن تكون مبنية على التعاون والتنســـيق والشـــراكة، وعلى المنظَّمات غير الحكومية أن تعمل في إطار رقابة منظَّمة وليســـت مُعِيقة، مع إشـــراف ورقابة ومتابَعة كافية من الحكومات، وفي الوقت نفســـه لا ينبغي للحكومة أن تفرض الســـيطرةَ الكاملةَ على عمل تلك المنظَّمات، كما يجب على المنظَّمات غير الحكومية أن تؤدِّي دورًا رئيســـيًّا في صـــياغة ســـياســـات مكافَحة الفقر، وأن تتعامل مع الفقر باعتباره متعدِّد الأبعاد، ولا يقتصر على الجانب الماليّ فقط.

دراســـة (Justice, Summer 2019): "المنظَّمات غير الربحية وأهداف التنمية المســـتَدامة – شـــراكات القطاع الاجتماعيّ لتحويل العالَم"، تُركِّز هذه الدراســـةُ على ســـبب عدم معرفة العديد من المنظَّمات الأمريكية غير الربحية بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستَدامة، وبناءً على ثلاث مقابَلات مع الخبراء، واستطلاع تفصيليّ، ومراجَعة مهمَّة للأدبيات، فإن تنفيذ "النموذج ثلاثي المســـتويات" هو الأفضـــل لربط عمل العديد من المنظَّمات غير الربحية بأهداف التنمية المســـتَدامة، الأمر الذي يتطلَّب مواردَ مالية قليلةً أو لا يتطلبها، وعلى الرغم من الانتشـــار العالميّ للأهداف – بما في ذلك اعتماد الولايات المتحدة لها في عام (2015)، إلا أن القطاع غير الربحي الأمريكيّ لا يشارك – بشكلٍ كبيرٍ – في تنفيذ الأهداف، وذكَر معظمُ الذين أُجريت معهم مقابَلات والمشاركين في الاستطلاع (89٪) أنهم أو مؤسساتهم غير الربحية يعرفون عن الأهداف، وأن معظم المنظَّمات غير الربحية تُشارِك بالفعل في بعض الأهداف، وخاصـــةً تعزيز الســـلام والعدالة والمؤسَّســـات القوية (الهدف 16)، وبناء الشـــراكات من أجل الأهداف (17)، وتلك التي تنطبق بشكلٍ مباشِرٍ على مهمة المنظَّمة ورؤيتها.

دراسة (**Pyanov, Drannikova, Shevchenko, & Kochkarova, 2021**) "التنمية المستَدامة للمنظَّمات غير الربحية وغير الحكومية – الآليات المالية والتنظيمية"، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآليات المالية والتنظيمية للقطاع الثالث؛ أي المنظَّمات غير الربحية (NPOs) والمنظَّمات غير الحكومية (NGOs) بالإضافة إلى ذلك، فإنَّها تُركِّز على التنمية المستَدامة للمنظمات غير الربحية وغير الحكومية، وتتضمَّن الخطةُ الاستراتيجية للمنظَّمة رؤيةً طويلةَ المدى لمستقبل المنظَّمة وأهدافها، بالإضافة إلى الوضع الماليّ الحالي، وإعادة النظر في البرامج الفردية والوظائف الإدارية التي تشمل الشركة، والمنظَّمة ككل، وعلاقاتها مع المنظَّمات الأخرى وأصحاب المصلحة، ومن أجل تحقيق التنمية المستَدامة والتحول إلى "الاقتصاد الأخضر"، تحتاج المنظَّمات غير الربحية والمنظَّمات غير الحكومية إلى تطبيق آليَّات مالية وتنظيمية فعَّالة تتوافق مع أولوياتها الإقليمية وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية التي تأخذ –في الاعتبار– الخصائص والأولويات البيئية لمناطقهم، بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المنظَّمات غير الربحية والمنظَّمات غير الحكومية إلى توجيه إداريّ حازم من أجل تحقيق أهدافها وغاياتها المستَدامة.

دراسة (**Dvoryadkina & Prostova, 2020**): "آليَّات التنمية المستَدامة للمنظَّمات غير الربحية في المنطقة"، يركز هذا البحث على الآليات الرئيسية لاستدامة التنمية فيما يتعلَّق بأنشطة المنظَّمات غير الربحية، ويعتمد البحث على المقارَبات المفاهيمية الاقتصادية النظرية والاقتصاد الإقليميّ والإدارة الاستراتيجية للمنظَّمة غير الربحية، ويتم تحديد استدامة المنظَّمة غير الربحية من خلال العديد من الخصائص؛ مثل: عدد الأشخاص المستعدِّينَ لاستثمار وقتهم وطاقتهم وأموالهم الشخصية في أنشطة المنظَّمة؛ والمنظَّمات المخلِصة والشركاء والمستهلِكِينَ، وجودة الإدارة والتقييم الصحيح لفعاليتها ومؤهِّلات الموظفينَ والمتطوعينَ، ومجال معلومات جيد التكوين، والترويج على شبكة الإنترنت، والتفاعل مع وسائل الإعلام؛ بالإضافة إلى نَشْر التقارير السنوية والدخول في سجلات من مختلف الاتجاهات وحجم الأموال المخصَّصة والمنح والإعانات والتبرُّعات، ولغرض التطوير التنظيميّ الناجح للمنظَّمات غير الربحية، يُوصَى باتباع خوارزمية الإجراءات الآتية: دراسة المفاهيم الأساسية المتعلِّقة بالتطوير التنظيميّ للمنظمات غير الربحية، وتحليل صياغة مهمة المنظَّمة غير الربحية وأهدافها، ووفقًا لها، تحديد اتجاهات التطوير التنظيميّ للمنظَّمة غير الربحية، والتعرُّف على الوضع في المنطقة وتحليل الاتجاهات المنظورية لعمل المنظَّمات غير الربحية اعتمادًا على الوضع في إقليم موقع المنظَّمات غير الربحية وعملها، وإتقان مبادئ نشاط المنظَّمة غير الربحية، ودراسة تفاصيل الإدارة الاستراتيجية والتشغيلية (الحالية)؛ بغرض التطوير التنظيميّ لمنظمة غير ربحية، والتعرُّف على خصوصيات إدارة الموارد البشرية في منظَّمة غير ربحية، مع دراسة تفاصيل الإدارة المالية في المنظَّمات غير الربحية؛ وتعلم كيفية تعزيز القاعدة المادية لمنظَّمة غير ربحية؛ وبالتالي، من أجل التطوير التنظيميّ الناجح للمنظَّمة غير الربحية من الضروري التعرُّف على أولويات تمويل المنظَّمات غير الربحية في المنطقة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة فقد اظهرت جلها اهمية متغيرات الدراسة وعلى الرغم من التوافُق، أظهرت الدراسة الحالية اختلافًا في تركيزها على عينة محدَّدة من المستفِيدينَ في مدينة الرياض، بينما تناولت دراسات أخرى؛ مثل دراسة (Naguib et al., 2015)، تجارب دولية متعددة في بنغلاديش وتونس والبرازيل، كما ركزت الدراسة

الحالية –بشكلٍ كبيرٍ– على خدمات التوظيف والتدريب باعتبارها الأكثر أهمية، في حين ركزت دراسات أخرى، مثل دراسة (الشعيبي وآخرين، 2016)، على الابتكار في تطوير المشاريع الخيرية الجديدة، وقد استفادت الدراسة الحالية بشكلٍ كبيرٍ من الدراسات السابقة في تطوير الإطار النظريّ وأداة البحث؛ فقد ساعدت مراجعة دراسات مثل: (أبو الحديد وآخرين، 2023) و(سرحان وآخرين، 2023) في تصميم الاستبانة؛ حيث تم تضمين محاور تتعلَّق بالخدمات المقدَّمة والتحدِّيات التي تواجه الجمعيات، كما ساهمت التوصيات والمقترَحات الواردة في دراسات؛ مثل: (العضايلة، 2018) و(Naguib et al., 2015) في إثراء التصوُّر المقترَح لتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة وزيادة التركيز على التمكين الاقتصادي للأفراد.

النظريات المفسِّرة للدراسة:

- **نظرية الأنساق الأيكولوجية:**

تعرف الأنساق الأيكولوجية بأنَّها: الإطار الذي يستخدم التركيز على الأنساق وعناصر البيئة في نفس الوقت، والتركيز على الحاجات الإنسانية في إطار الموارد البيئية، وتشير هذه النظرية إلى أن الإنسان نتاج من بيئته؛ وعليه لا يمكن دراسة السلوك البشري بمعزل عن البيئة، كما أن الحاجات الرئيسية للإنسان ترتكز على المسكن، والغذاء، والعمل، والصحة، وتتحدَّد من واقع البيئة وليس من الإنسان، كما أن كل عمليات المساعَدة إذا تمت بشكلٍ فرديٍّ دون التركيز على العامل البيئيّ ستظل محدودة الفاعلية (أبو المعاطي، 2009، 359).

ووفقًا لهذه النظرية فإنَّنا نتَّجِه نحوَ التكامل والنظرة الشاملة للأفراد في بيئاتهم والتأثير المتبادل بينهما، ومن خلال هذه النظرية يمكن أن تقدم لنا تفسيرًا شاملًا للتبادل في حياة الأُسَر الفقيرة وتأثير منظَّمات القطاع غير الربحيّ فيها؛ وبالتالي وضع الخطط والبرامج بما ينعكس بالآثار الإيجابية على الأُسَر الفقيرة، والمساهَمة في تحقيق الأهداف التنموية.

- **نظرية رأس المال الاجتماعيّ:**

يُعَدّ مفهومُ رأس المال الاجتماعيّ من المفاهيم التي ذاع صيتُها مؤخَّرًا، ويُعرِّفه بورديو بأنَّه: مجموع ردود الفعل التي يمتلكها الفردُ من امتلاكه شبكة قوية من العَلاقات والاعتراف المتبادَل، ويشير كولمان إلى تعريفه من خلال وظيفته؛ فيذهب إلى تعريفه بأنَّه ليس كيانًا مفردًا، ولكنه مجموعة متنوعة من الكيانات التي تمتلك صفتين مشتركتين، تتألف وتتكوَّن من شكل من أشكال البِنْيَة الاجتماعية وتسهل وتمكن أفعالًا بواسطة الأفراد داخلَ هذه البِنْيَة، ويشير كولمان إلى أن رأس المال الاجتماعيّ مصدر من مصادر التنمية، ويمكن أن يُشكِّل فائدةً في تطوير رأس المال البشري (رشاد، 2015، 136).

وتشير نظرية رأس المال البشري إلى النظام المؤسَّسيّ والعَلاقات والعادات والتقاليد التي تؤثر في كافَّة جوانب المجتمع، بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها؛ بمعنى أن مؤسَّسات المجتمع المدني تُعَدّ عصبَ رأس المال الاجتماعيّ لفاعليتها في الوصول إلى المجتمعات المحلية وحل مشكلات الأفراد ممَّن يعانون من الفقر والحرمان ومساعَدتهم للاعتماد على أنفسهم (العضايلة، 2018: 6).

وبِناءً على ذلك يمكن القولُ بأن منظَّمات القطاع غير الربحيّ تقوم على العَلاقات الاجتماعية والتواصل فيما بينها ومع الأفراد في المجتمع؛ وبالتالي فإنَّه يُتوقع منها دورٌ مهمٌّ في التعامُل مع الفقر من خلال إشـــباع احتياجات الأفراد الفقراء ودعم النمو الاجتماعيّ والاقتصاديّ لهم؛ وبالتالي تُحقِّق دورها في دعم الجهود الحكومية وتحقيق أهداف التنمية.

الإجراءات المنهجية:

نوع ومنهج الدراسة:

تُعد هذه الدراسة واحدة من الدراسات الوصفية، وتتبنَّى منهج المسح الاجتماعيّ، نظرًا لملاءمته لطبيعة وأهداف الدراســـة الحالية، وهو يتميز بقدرته على جمع كمية كبيرة من البيانات والمعلومات بكفاءة، مع تقليل الوقت والجهد والتكلفة، بالإضـافة إلى ذلك، لا يقتصـر هذا المنهج على وصـف البيانات فحسـبُ، بل يسـعى أيضًـا إلى تحليلها واستخلاص استنتاجات يمكن تعميمها.

مجتمع وعينة الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة البحث وصعوبة الوصول إلى إحصائية دقيقة لمجتمع الدراسة بالكامل، تم استخدام عينة قصدية للحصـول على بيانات الدراسـة، من المسـتفِيدينَ من الخدمات المقدَّمة من الجمعيات والمؤسَّسـات الأهلية التي تُعنى بالأُسَر الفقيرة، وتَتبَع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية؛ حيث تضم هذه العينةُ المستفِيدينَ من ثلاث عشرة منظَّمة مختلفة، والتي تمثل جهودًا متنوعة ومتكاملة في مجال دعم الأُسَر الفقيرة وتوفير الخدمات الاجتماعية، الجمعيات والمنظَّمات التي شملتها العينة هي: جمعية النهضـة النسـائية، جمعية البِرّ الخيرية، جمعية الوفاء الخيرية النسـائية، جمعية الإمام محمد بن سـعود الخيرية بالدرعية، جمعية العيينة الخيرية، جمعية عرقة الخيرية، جمعية (اكتفاء) لتمكين الأُسَـر، جمعية الأُسَـر الاقتصـادية، الجمعية الخيرية لتطوير وتنمية العمل الخيري، جمعية سـفراء الخير للأعمال الإنســـانية، جمعية بنيان للخدمات الاجتماعية، مبادَرة (خير وتكافُل) الاجتماعية لطلاب العِلْم، وقد بلَغ عددُ أفراد العينة النهائية من مســـتفيدي هذه المنظَّمات (108) مســـتفيدينَ من الذكور والإناث، وجاءت خصائص عينة الدراسة كما يأتي:

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

جدول (1) الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة (ن=108)

البيان		العدد	النسبة
النوع	أنثى	95	%88.0
	ذكر	13	%12.0
العمر	من 18 – 30 سنة	17	%15.7
	من 30- 45 سنة	69	%63.9
	أكبر من 45 سنة	22	%20.4
الحالة الاجتماعية	أرمل/ة	4	%3.7

البيان		العدد	النسبة
	لم يسبق لي الزواج	15	%13.9
	متزوج/ة	45	%41.7
	مطلَّق/ة	44	%40.7
الحالة التعليمية	بكالوريوس فما فوق	36	%33.3
	ثانوي أو دبلوم	53	%49.1
	متوسط فأقل	19	%17.6
الحالة الوظيفية	بدون عمل	70	%64.8
	طالب/ة	7	%6.5
	يعمل في قطاع حكوميّ أو خاص أو عمل حُر	31	%28.7
الدخل الشهري	أقل من 3000 ريال	57	%52.8
	من 3000- 6000 ريال	44	%40.7
	من 6000 إلى 9000 ريال	7	%6.5
أهم الخدمات المستفاد بها من الجمعيات والمؤسَّسات الأهلية	خدمات اجتماعية	8	%7.4
	خدمات تعليمية أو تدريب	12	%11.1
	خدمات توظيف	26	%24.1
	خدمات مساعدة في المعيشة	62	%57.4

جدول (2) نتائج تحليل بيرسون لحساب معاملات الارتباط لعبارات المحور الأول مع أبعادها والدرجة الكلية

المحور الأول: واقع مساهَمة القطاع غير الربحي في توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء											
الخدمات الأساسية			الخدمات الصحية			الخدمات التعليمية			خدمات التدريب والتوظيف		
العبارة	الارتباط بالبُعد	الارتباط بالمحور	العبارة	الارتباط بالبُعد	الارتباط بالمحور	العبارة	الارتباط بالبُعد	الارتباط بالمحور	العبارة	الارتباط بالبُعد	الارتباط بالمحور
1	**0.574	**0.523	9	**0.930	**0.903	15	**0.733	**0.756	20	**0.861	**0.674
2	**0.809	**0.684	10	**0.959	**0.899	16	**0.744	**0.648	21	**0.844	**0.748
3	**0.833	**0.764	11	**0.954	**0.890	17	**0.935	**0.855	22	**0.903	**0.751
4	**0.899	**0.842	12	**0.972	**0.919	18	**0.884	**0.730	23	**0.916	**0.722
5	**0.805	**0.698	13	**0.849	**0.831	19	**0.868	**0.719	24	**0.845	**0.659
6	**0.906	**0.890	14	**0.973	**0.926						
7	**0.820	**0.713									
8	**0.811	**0.847									

** دالَّة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

جدول (3) نتائج تحليل بيرسون لحساب معاملات الارتباط لعبارات المحور الثاني الدرجة الكلية

العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط	العبارة	الارتباط
1	**0.702	7	**0.807	13	**0.843
2	**0.681	8	**0.810	14	**0.803
3	**0.738	9	**0.889	15	**0.804
4	**0.778	10	**0.842	16	**0.790
5	**0.852	11	**0.744	17	**0.815
6		12	**0.824		

** دالَّة إحصائية عند مستوى دلالة 0.01.

من الجدولين السابقين السابق يتَّضِح أن جميع معاملات الارتباط بين العبارة والمحور التي تنتمي إليه موجبة ودالَّة إحصائيًّا عند مستوى دلالة (0.01)، وهو ما يؤكد صدقَ التكوين الداخليّ الاتِّساق للاستبانة، وقد تم التأكُّد مِنَ الثبات لأداة الدراسة باستخدام معامل ألفَا – كرونباغ Cronbach's Alpha، والجدول الآتي يُبيِّن قِيَم معامل ألفَا كرونباغ لمحاوِر أداة الدراسة.

جدول (4) معامل ألفَا–كرونباغ لمَحاوِرِ الاستبانةِ والاستبانة ككل

المحور	معامل ألفَا كرونباغ	عدد العبارات
المحور الأول	0.972	25
المحور الثاني	0.964	17
الاستبانة ككل	**0.951**	**42**

يتَّضِح مِن الجدول السابق أن قيمة معامل ألفَا –كرونباغ لكامل الاستبانة بلغت (0.951)، وبلغت قيمة معامل ألفَا – كرونباغ لعبارات المحور الأول (0.972)، وعبارات المحور الثاني (0.964)، وجميعها قيم أكبر من (0.7)؛ وهو ما يشير لوجود ثبات مرتفع لأداة الدراسة.

– المعالَجَة الإحصائية:

لكي تتحقق أهداف الدراسة، وللكشف عن النتائج المراد الوصول إليها، فإنَّه تم إدخال القِيَم المتحصَّلة مِن أداة الدراسة (الاستبانة) في برامج خاصَّة لإجراء المعالَجات الإحصائية اللازمة، وتم استخدام برنامج الحُزَم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث تم استخدام مُعامِل الارتباط لـ "بيرسون" (Person Product-moment correlation)، ومعامل "ألفَا – كرونباغ" (Cronbach Alpha)، كأساليب إحصائية لتقنين أداة الدراسة، بالإضافة إلى استخدام التكرارات والنِّسَب المئوية، لعرض البيانات الأولية لعينة الدراسة، بالإضافة إلى المتوسط الحسابيّ، والانحرافات المعيارية لعبارات مَحاوِر الدراسة.

عَرْض ومناقَشة نتائج الدراسة:

الإجابة عن التسـاؤل الأول: حول واقع مسـاهَمة القطاع غير الربحي في توفير الخدمات الأسـاسـية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء

تم حساب المتوسط الحسابيّ والانحراف المعياريّ لاستجابات المشارِكينَ في الدراسة حول عبارات كل بُعْد من أبعاد المحور، وترتيب العبارات وَفقًا لمتوسطها الحسابيّ في كل بُعْد، وتحديد اتجاه الموافَقة لكل عبارة، وجاءت النتائج كما يأتي:

جدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياريّ لاستجابات عينة الدراسة عبارات المحور الأول وأبعاده، مرتَّبة ترتيبًا تنازليًّا وَفقًا لمتوسطها الحسابيّ (ن=108)

العبارة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	مستوى الموافَقة
1- توفر الجمعيات الأهلية سلالًا غذائية شهرية للأسر الفقيرة.	4.35	0.87	مُوافِق بشدة
5- تقدم الجمعيات الأهلية مساعدات مالية للأسر الفقيرة لشراء الأثاث والأجهزة المنزلية الأساسية.	4.15	0.99	موافق
7- تُنظِّم الجمعيات الأهلية حملات جَمْع تبرُّعات لدعم الأُسَر الفقيرة في توفير احتياجاتهم الأساسية.	4.01	1.00	موافق
3- تُسهِم الجمعيات الأهلية في توفير السكن الملائم للأُسَر المحتاجة من خلال تأجير أو بناء وحدات سكنية	3.93	1.17	موافق
2- تقدم الجمعيات الأهلية دعمًا ماليًّا للأُسَر الفقيرة لتغطية فواتير الكهرباء والمياه.	3.81	1.23	موافق
4. توفر الجمعيات الأهلية برامج صيانة منازل الفقراء لتحسين ظروفهم المعيشية.	3.80	1.15	موافق
6- توفر الجمعيات الأهلية دعمًا لإعادة تأهيل المنازل المتضررة للفقراء.	3.78	1.22	موافق
8- تُقدِّم الجمعياتُ الأهلية قروضًا مُيسَّرةً للأُسَر الفقيرة لترميم منازلهم أو تأثيثها.	3.62	1.26	موافق
الخدمات الأساسية	**3.93**	**0.91**	**موافق**
13- تُقدِّم الجمعياتُ الأهلية خدماتٍ توعوية وتثقيفيةً صحية تُسهِم في تحسين الوعي الصحيّ للمستفيدين.	3.94	1.09	موافق
14- تُسهِم الجمعيات الأهلية في توفير خدمات طبية متخصِّصة تحتاجها فئات فقيرة في المجتمع	3.75	1.18	موافق
10- توفر الجمعيات الأهلية الأجهزة الطبية للمستفيدين بشكل مجانيّ.	3.68	1.22	موافق
12- توفر الجمعيات الأهلية خدمات صحية مجانية أو منخفضة التكلفة تساعد المستفيد في إدارة صحته.	3.68	1.22	موافق
9- تُسهِم الجمعيات الأهلية في تسهيل حصول المستفِيدينَ على الأدوية والعلاجات اللازمة.	3.65	1.20	موافق
11- توفر الجمعيات الأهلية بطاقات خصومات طبية للمستفيدينَ.	3.62	1.22	موافق
الخدمات الصحية	**3.72**	**1.12**	**موافق**
16- تقوم الجمعيات الأهلية بتنظيم دورات تدريبية وحصص تقوية مجانية لأبناء الأُسَر الفقيرة.	4.37	0.86	مُوافِق بشدة
19-تُنظِّم الجمعياتُ الأهلية برامجَ توعوية لأولياء الأمور من الأُسَر الفقيرة حول أهمية التعليم.	4.19	0.92	موافق
18- تدعم الجمعيات الأهلية الأُسَر الفقيرة في متابَعة الأداء الأكاديميّ لأبنائهم من خلال برامج إرشادية.	4.18	0.90	موافق
15- تُسهِم الجمعيات الأهلية في توفير المواد التعليمية (كتب، أدوات، ملابس) للطلاب من الأُسَر المحتاجة.	4.06	1.01	موافق
17- تُسهِم الجمعيات الأهلية في توفير بيئة تعليمية ملائمة للطلاب من خلال توفير وسائل النقل.	4.02	1.03	موافق

العبارة	المتوسط الحسابيّ	الانحراف المعياريّ	مستوى الموافَقة
الخدمات التعليمية	**4.16**	**0.79**	**موافق**
20- توفر الجمعيات الأهلية برامج تدريب مهنيّ موجَّهة للأفراد من الأُسَر الفقيرة لزيادة فرصهم في الحصول على عمل.	4.29	0.86	مُوافِق بشدة
21- تُسهِم الجمعيات الأهلية في ربط الأفراد المحتاجين بفرص العمل المناسِبة من خلال شبكات التوظيف.	4.25	0.89	مُوافِق بشدة
24- أسهَمت الجمعيات الأهلية في تمكين الأفراد من الأُسَر الفقيرة من خلال تحسين مهاراتهم التقنية التي تزيد من فرصهم في التوظيف.	4.23	0.86	مُوافِق بشدة
23- تقدم الجمعيات الأهلية استشارات وظيفية وتوجيهية للفقراء لزيادة فرصهم في سوق العمل.	4.22	0.96	مُوافِق بشدة
25- تعمل الجمعيات الأهلية على تنظيم مَعارِض للأُسَر المنتِجة الفقيرة لتسويق منتجاتهم.	4.01	1.05	موافق
خدمات التدريب والتوظيف	**4.2**	**0.83**	**موافق**
واقع مساهَمة القطاع غير الربحي في توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء	4	0.82	موافق
2-عدم كفاية الدعم الماليّ المقدَّم لتغطية جميع احتياجات الأسرة الأساسية.	3.74	1.16	موافق
15- نقص الوعي المجتمعيّ حول دور الجمعيات الأهلية يقلل من التبرعات والدعم.	3.69	1.14	موافق
1- صعوبة الوصول إلى الخدمات المقدَّمة بسبب بُعد المسافة أو عدم توفُّر وسائل النقل.	3.68	1.21	موافق
16- التحدِّيات الثقافية والاجتماعية تعيق بعض الفئات الفقيرة من الاستفادة من خدمات الجمعية.	3.68	1.06	موافق
6- نَقْص في عدد الجمعيات الأهلية التي توفر فرص التدريب لتحسين المهارات الوظيفية.	3.67	1.05	موافق
5- نَقْص في عدد الجمعيات الأهلية التي تقدم الدعم الصحيّ.	3.66	1.06	موافق
13- ضَعْف التعاون بين الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية يقلل من فعالية البرامج المقدَّمة للفقراء.	3.53	1.13	موافق
3- تأخُّر الجمعيات في تقديم المساعَدات يؤدِّي إلى تفاقُم المشاكل المالية.	3.53	1.15	موافق
14- عدم توفُّر البيانات الدقيقة حول الأُسَر المحتاجة يؤثِّر على توزيع الخدمات بشكل عادل.	3.53	1.18	موافق
17- ضَعْف القدرات الإدارية والتنظيمية في الجمعيات يؤثِّر على تنفيذ البرامج بكفاءة وفعالية.	3.52	1.21	موافق
4- عدم توفُّر جمعيات أهلية تقدم برامج تعليمية كافية للأطفال في المناطق النائية.	3.45	1.08	موافق
7- ضَعْف التواصُل مع الجمعيات الأهلية يجعل من الصعب متابَعة الطلبات أو الحصول على المعلومات.	3.44	1.21	موافق
10- طول الإجراءات بالجمعيات الأهلية اللازمة للحصول على الدعم يؤثِّر على فعالية الخدمة.	3.44	1.15	موافق
9- عدم استمرارية الجمعيات الأهلية في تقديم بعض البرامج الموجهة للفقراء مما يجعل الاستفادة منها محدودة.	3.34	1.12	غير متأكد
12- ضَعْف التنسيق بين الجمعيات المختلفة يؤدِّي إلى تكرار الخدمات وعدم تلبية جميع الاحتياجات.	3.34	1.13	غير متأكد
8- عدم وجود برامج مخصصة بالجمعيات الأهلية لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصَّة.	3.19	1.12	غير متأكد
11- لا توفر الجمعيات الأهلية المعلومات الكافية حول البرامج والخدمات المقدَّمة منها للفقراء.	3.18	1.19	غير متأكد
المعوِّقات التي تؤثر على توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء	**3.51**	**0.91**	**موافق**

أظهَرَت النتائجُ بوجود معوِّقات بدرجة مرتفعة تؤثر على توفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية والعمل للفقراء من وجهة نظر المشارِكينَ في الدراسة بمتوسطٍ حسابيّ بلغ (3.51) وهو متوسط حسابيّ يقع في الفئة الرابعة وَفقًا لمقياس "ليكرت" الخماسيّ، والذي يشير إلى درجة مرتفعة "موافق"؛ حيث تم تناوُل هذه المعوِّقات من خلال سبع عشرة عبارة جاءت جميعها بمتوسطات حسابية تشير إلى درجة مرتفعة "موافقة"، ما عدا أربع عبارات جاءت بمتوسطات حسابية تشير إلى درجة متوسطة "غير متأكد"؛ حيث تراوَح المتوسطُ الحسابيّ لهذه العبارات ما بين (3.18) و(3.74) من (5) وهو ما أثر على المتوسط الحسابيّ الكلي للمحور.

حيث أحد أبرز هذه المعوِّقات هو عدم كفاية الدعم الماليّ المقدَّم لتغطية جميع احتياجات الأسرة الأساسية، والذي حصل على أعلى معدل اتفاق (3.74)، يعكس ذلك التحدّي الكبير الذي تواجهه الجمعياتُ في توفير الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الأُسَر الفقيرة بشكل شامل؛ مِمَّا يُضعِف من تأثير الخدمات المقدَّمة، إضافةً إلى ذلك، أظهَرَت النتائجُ أن نقص الوعي المجتمعيّ حول دور الجمعيات الأهلية يقلل من حجم التبرعات والدعم الذي يمكن أن يُسهِم في تحسين الخدمات، حيث حصل هذا الجانب على معدل اتفاق (3.69)، كما برزت صعوبة الوصول إلى الخدمات المقدَّمة بسبب بُعْد المسافة أو نقص وسائل النقل كعائق مهم بمعدل (3.68)، كما أظهَرَت النتائجُ أن التحدِّيات الثقافية والاجتماعية تمثل عائقًا إضافيًّا، حيث تُعيق بعضَ الفئات الفقيرة من الاستفادة الكاملة من خدمات الجمعيات، وحصل هذا الجانب على معدل اتفاق (3.68)، تعكس هذه النتيجة وجود عوائق اجتماعية أو ثقافية تَحُول دونَ استفادة بعض الفئات من الخدمات المتاحة، وبالنسبة لمجال التدريب والتوظيف، فإن نقص عدد الجمعيات التي توفر فرص تدريب لتحسين المهارات الوظيفية حصل على معدل (3.67)، مِمَّا يُبرِز الحاجةَ إلى توسيع البرامج التدريبية لتحسين فرص العمل للفئات المحتاجة.

وفيما يتعلَّق بالخدمات الصحية، فإن نقص عدد الجمعيات التي تقدم خدمات صحية بمعدل (3.66)، كما برزت مشكلة ضَعْف التعاون بين الجمعيات والجهات الحكومية كعائق كبير بمعدل (3.53)، حيث يحد هذا من فعالية البرامج المقدَّمة للفقراء، كما أن تأخُّر تقديم المساعدات وعدم توفُّر البيانات الدقيقة حول الأُسَر المحتاجة حَصَلَا على نفس المعدل (3.53)، كما أظهَرَت النتائجُ أن ضَعْف القدرات الإدارية والتنظيمية في الجمعيات يؤثِّر سلبًا على كفاءة تنفيذ البرامج بمعدل (3.52)، ما يشير إلى الحاجة إلى تطوير هذه القدرات لتحسين فعالية الجمعيات، وفي الجانب التعليميّ، برزت قِلَّة الجمعيات التي تُقدِّم برامجَ تعليمية للأطفال في المناطق النائية بمعدل (3.45)؛ مِمَّا يعكس قصورًا في توفير الخدمات التعليمية للمناطق الأكثر حاجةً.

وتُشِير النتائجُ إلى وجود عدد من المعوِّقات التي حصلت على تقييم متوسط مِنْ قِبَل المشارِكينَ؛ مِمَّا يعكس موافقةً معتدلةً تجاهَ تأثيرها كمعوقات على أداء الجمعيات الأهلية، أول هذه القضايا هو عدم استمرارية الجمعيات الأهلية في تقديم بعض البرامج الموجَّهة للفقراء؛ مما يجعل الاستفادة منها محدودة، حيث حصل هذا الجانب على معدل (3.34)، أما ضَعْف التنسيق بين الجمعيات المختلفة الذي يؤدِّي إلى تكرار الخدمات وعدم تلبية جميع الاحتياجات فقد حصل على نفس التقييم (3.34)؛ مِمَّا يعكس قلقًا بشأن عدم وجود تنسيق فعَّال بين الجمعيات، وفيما يتعلَّق

بـ(عدم وجود برامج مخصصة لتلبية احتياجات ذوي الاحتياجات الخاصَّة)، حصَل هذا الجانبُ على معدل (3.19)، يشـــير ذلك إلى أن هناك اعترافًا بأن الجمعيات بحاجة إلى التركيز بشـــكل أكبر على هذه الفئة، حيث يعاني ذوو الاحتياجات الخاصَّـــة من نقص في البرامج التي تلبِّي احتياجاتهم الفريدة وتدعمهم بشـــكلٍ كافٍ، وأخيرًا، أظهَرَت النتائجُ أن عدم توفير الجمعيات الأهلية للمعلومات الكافية حولَ البرامج والخدمات المقدَّمة منها للفقراء حصـــل على معدل (3.18)؛ ممَّا يعكس وجود ضَـعْف في آليَّات التواصُـل بين الجمعيات والمسـتفيدينَ، يؤدِّي هذا القصـور إلى تقليل وعي الفقراء بالخدمات المتاحة؛ وبالتالي انخفاض معدل الاستفادة منها.

واتفقت النتائج حول المعوِّقات مع ما جاءت به بعض الدراسات السابقة كدراسة (عبد المجيد وآخرين، 2014) التي أشـارت إلى صـعوبة الحصـول على التمويل كسـبب رئيسـي يحد من دور الجمعيات غير الربحية، كما تدعم دراسـة (حجازي، 2015) هذه النتيجة من خلال التأكيد على أن نقص الموارد المالية يجعل الجمعيات غيرَ قادرة على تلبية الطلب المتزايد على خدماتها، ونتائج دراسة (العضايلة، 2018) التي أشارت إلى أن نقص الوعي المجتمعيّ حول دور مؤسَّسات المجتمع المدني يُمثِّل عائقًا أمام العمل الخيري وزيادة موارده، فضلًا عن دراسة (عمر وآخرين، 2016) التي أشـارت إلى أن تدنِّي مسـتوى الخدمات الأسـاسـية في المجتمعات الريفية يعود إلى البُعْد الجغرافيّ ونقص البِنْيَة التحتية اللازمة للوصـول إلى الخدمات، كما اتفقت حول المعوِّقات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها سـلبًا على اسـتفادة بعض الفئات من الخدمات، وهو ما تدعمه نتائجُ دراســة (ســرحان وآخرين، 2023) التي أوضـــحت أن التحدِّيات الاجتماعية والثقافية تُعيق التفاعلَ الإيجابيَّ مع برامج الجمعيات الخيرية، كما أن نقص البرامج التدريبية والتوظيفية من المعوِّقات التي توافقت مع نتائج دراسة (العضايلة، 2018) التي ذكرت أن التمكين الاقتصادي والتدريب المهنيّ من أهم اسـتراتيجيات مواجَهة الفقر، وأظهرت الدراسـة الحالية أن ضَـعْف التعاون يحدُّ من فعالية البرامج، وهذه النتيجة تعكس ما توصـلت إليه دراسـة (أبو الحديد وآخرين، 2023) التي أشـارت إلى أن غياب التشـبيك بين الجمعيات والجهات الحكومية يقلل من تأثير المبادَرات التنموية، كما أن تأخُّر المسـاعَدات وعدم توفُّر بيانات دقيقة يتماشـى مع نتائج دراسـة (الشـعيبي وآخرين، 2016) التي أوضـحت أن غياب خطط مبتكَرة ونقص المعلومات الدقيقة يحد من كفاءة العمل الخيري، كما أن ضَعْف التواصُل وعدم توفير المعلومات حولَ الخدمات يعكس تحديًا مهمًّا، هذا يدعمه ما ورد في دراسة (Combs, 2020) التي أكدت على أن ضَـعْف الوعي المجتمعيّ يؤثِّر سلبًا على استفادة الأفراد من خدمات المنظَّمات غير الربحية.

من منظور نظرية الأنســاق الإيكولوجية، تعتمد فعالية الجمعيات الأهلية على البيئة المحيطة بها كنســق متكامل، تُظهر النتائجُ أن أحد أبرز المعوِّقات هو نقص الدعم الماليّ؛ ممَّا يعكس خللًا في النَّسَـق الاقتصـادي المحيط، حيث لا توفر البيئة المحيطة الموارد المالية الكافية لدعم الجمعيات في تلبية احتياجات الفقراء بشكل شامل، بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص الوعي المجتمعيّ حول دور الجمعيات يُمثِّل ضـــعفًا في النَّسَـــق الاجتماعيّ، ممَّا يُقلِّل من التفاعل المجتمعيّ والدعم المطلوب لتحسين الخدمات، وصعوبة الوصول إلى الخدمات بسبب نقص وسائل النقل أو بُعْد المسافة تشير إلى خلل في النَّسَق المكانيّ والبِنيَة التحتية، ما يعوق قدرة الأُسَر الفقيرة في المناطق النائية على الاستفادة من الخدمات،

كما أن التحدّيات الثقافية والاجتماعية تعكس خللًا في البيئة الاجتماعية المحيطة، مما يعوق استفادةَ بعض الفئات من الخدمات المتاحة، كما أنَّه ومن منظور نظرية رأس المال الاجتماعيّ، تُعَدّ العَلاقات الاجتماعية وشبكات التواصُل موارد أساسية يمكن أن تُوظَّف لدعم العمل الخيري، ونقص الدعم الماليّ يعكس ضَعفًا في استثمار رأس المال الاجتماعيّ لتعزيز شبكات العَلاقات التي تتيح زيادة التبرعات والدعم المجتمعيّ، كما أن نقص الوعي المجتمعيّ حول دور الجمعيات يشير إلى ضَعْف رأس المال الاجتماعيّ بين الجمعيات والمجتمع؛ حيث يجب على الجمعيات تعزيز التواصُل والتفاعل لزيادة الثقة والدعم، وضَعْف التعاون بين الجمعيات والجهات الحكومية يُظهر ضعف العَلاقات بين القطاعات المختلفة، ممَّا يُقلِّل من تأثير العمل المشترك، بالإضافة إلى ذلك، عدم وجود برامج موجَّهة لذوي الاحتياجات الخاصَّة، يعكس قصورًا في استخدام رأس المال الاجتماعيّ لتحديد احتياجات الفئات الأكثر تهميشًا وتقديم الدعم المناسب لهم.

من خلال الجمع بين النظريتين، يمكن تقديم تفسير شامل لهذه المعوّقات، فنظرية الأنساق الإيكولوجية تُوضِّح أن معالجَة هذه التحدّيات تتطلَّب نهجًا بيئيًّا تكامُليًّا يركز على تحسين البِنْيَة التحتية، وتطوير التعاون بين الجهات المختلفة، وتعزيز التفاعل بين الجمعيات والمجتمع، في المقابل، تشير نظرية رأس المال الاجتماعيّ إلى أهمية بناء شبكات العَلاقات الاجتماعية وتعزيز الثقة والتواصل بين الجمعيات والمجتمع والجهات الحكومية.

الإجابة عن التساؤل الثالث: حول تصوُّر مقترَح من منظور الخدمة الاجتماعية لتحسين ورفع مستوى فاعلية منظَّمات القطاع غير الربحي للحد من الفقر كأحد أهداف التنمية المستَدامة.

تمهيد:

يشكل الفقر أحد التحدّيات الكبرى التي تواجه المجتمعات المعاصرة، ويُعَدّ القضاء عليه أحد أهم أهداف التنمية المستَدامة التي وضعتها الأمم المتحدة في أجندة (2030)؛ فالفقر لا يقتصر على نقص الموارد المالية فحسبُ، بل يمتد ليشمل الجوانب الصحية، التعليمية، والاجتماعية، مما يفرض الحاجة إلى تدخُّلات شاملة ومتكاملة، في المملكة العربية السعودية، يكتسب القطاع غير الربحي أهمية متزايدةً كأحد الركائز الداعمة لتحقيق التنمية المستَدامة، خاصَّة في إطار رؤية (2030)، التي تهدف إلى تعزيز دوره كمساهم رئيسي في تقديم الخدمات الأساسية والحد من الفقر، إلا أن هذا القطاع يواجه العديد من التحدّيات، كما أظهرت الدراسات الحديثة، أبرزها نقص التمويل، وضَعْف التنسيق بين الجهات الفاعلة، وصعوبة الوصول إلى الفئات المستهدَفة، بالإضافة إلى قصور في الاستفادة من الموارد المتاحة بكفاءةٍ، هذه المعوّقات تؤثر بشكلٍ مباشِرٍ على قدرة الجمعيات الأهلية والمنظَّمات غير الربحية على تقديم خدمات فعَّالة ومستدامة تلبّي احتياجات الفقراء، ومن منظور الخدمة الاجتماعية، يُمثِّل القطاع غير الربحي أداة أساسية للتدخُّل الموجَّه نحو تحسين أوضاع الفئات الأكثر حاجةً، من خلال التركيز على التمكين الاجتماعيّ والاقتصاديّ وتعزيز فرص التنمية، الخدمة الاجتماعية، كعلم وممارَسة، تهدف إلى معالجَة مشكلات الأفراد والمجتمعات من خلال التفاعل مع الأنساق البيئية المحيطة، وهي بذلك تُقدِّم إطارًا نظريًّا وعمليًّا يمكن من خلاله تطوير استراتيجيات مبتكَرة لتحسين أداء الجمعيات الأهلية في مكافحة الفقر.

أهداف التصوُّر المقترَح:

1- **تحليل الوضع الحالي لتحديد احتياجات الفئات المستهدَفة:** من خلال إجراء دراسات ميدانية شاملة لفَهْم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفئات المستهدَفة، مع تحديد أولويات المناطق والخدمات الأكثر حاجةً.

2- **تصميم برامج شاملة ومتكاملة لمكافحة الفقر:** من خلال تطوير برامج تعليمية، صحية، وتوظيفية تستجيب لاحتياجات الفقراء بمفهوم شامل يغطي جميع أبعاد الفقر.

3- **تعزيز الشراكات بين الجهات الفاعلة:** من خلال توحيد الجهود بين الجمعيات الأهلية، القطاع الخاصّ، والجهات الحكومية لضمان تكامل الموارد والخدمات.

4- **تحسين الموارد المالية والبشرية والتقنية:** من خلال تعزيز استدامة التمويل من خلال تنويع المصادر مثل الشراكات، والتمويل الجماعيّ، والاستثمارات الاجتماعية، وبناء قدرات العاملين في القطاع غير الربحي من خلال برامج تدريبية متخصِّصة.

5- **تنفيذ حملات توعوية لتعزيز المشاركة المجتمعية:** من خلال زيادة وعي المجتمع بدور الجمعيات الأهلية في مكافَحة الفقر وأهمية دعمها ماليًّا ومعنويًّا.

6- **إطلاق مبادرات لدعم التمكين الاقتصادي والاجتماعيّ:** من خلال توفير فُرَص تدريبية ومهنية للفئات المستهدَفة لدعم استقلالهم الاقتصادي، وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.

7- **قياس الأداء وتقييم الأثر:** من خلال وضع مؤشِّرات أداء رئيسية (KPIs) لقياس تأثير البرامج على حياة المستفِيدينَ، وإعداد تقارير دورية لتقييم مدى تحقيق الأهداف واستخدام النتائج لتحسين البرامج.

ركائز التصوُّر المقترَح:

- **الشمولية والتكامل:** تقديم خدمات متكاملة تغطي مختلف أبعاد الفقر (الاقتصادي، الاجتماعيّ، الصحيّ، والتعليميّ)، لضمان تحقيق تنمية مُستَدَامة وشاملة تلبِّي احتياجات الفئات المستهدَفة، بشكلٍ فعَّالٍ.
- **التنسيق والتعاون:** تعزيز الشراكات بين الجمعيات الأهلية، والقطاع الحكوميّ، والقطاع الخاصّ لتوحيد الجهود وتقليل ازدواجية الخدمات، وضمان توجيه الموارد -بشكلٍ فعَّالٍ- لتغطية كافَّة الاحتياجات.
- **الاستدامة:** التركيز على استدامة الموارد المالية والبشرية من خلال تنويع مصادر التمويل، مثل التمويل الجماعيّ، الاستثمارات الاجتماعية، وشراكات القطاع الخاصّ.
- **الابتكار:** توظيف التكنولوجيا الحديثة لتحليل احتياجات الفقراء وتصميم برامج مخصَّصة تلبِّي احتياجاتهم بكفاءة، مثل استخدام أنظمة إدارة البيانات ومَنصَّات التواصُل الرَّقْميّ.
- **التمكين الاقتصادي والاجتماعيّ:** تمكين الفئات المستهدَفة من الاعتماد على الذات من خلال توفير فُرَص تدريب مهنيّ، ودعم مشاريع صغيرة، وربط المستفِيدينَ بفُرَص عمل ملائمة.
- **التقييم والشفافية:** وضع مؤشِّرات أداء واضحة لقياس كفاءة وفعالية البرامج، مع ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد وتنفيذ المبادَرات؛ لتعزيز ثقة المجتمع في القطاع غير الربحي.

- **التفاعل المجتمعيّ**: رفع وعي المجتمع بدور الجمعيات الأهلية في الحد من الفقر وتشجيعهم على المساهمة، سواء بالتطوع أو التبرع؛ ممَّا يعزِّز من التأثير الإيجابي لهذه الجمعيات.

المنطلَقات النظرية للتصوُّر المقترَح:

تعتمد هذه النظرية على فَهْم الإنسان ضمن بيئته المتكاملة، مؤكدةً أن الفقر ناتج عن تفاعل عوامل بيئية واقتصادية واجتماعية متعددة، وَفقًا لهذه النظرية، يتطلب تحسين دور الجمعيات الأهلية التعامُل مع الفقر بشكل شامل يأخذ بعين الاعتبار السياقات البيئية المحيطة، مثل توفير خدمات تتناسب مع الاحتياجات الجغرافية والاجتماعية للأسر الفقيرة، كما تعتمد على نظرية رأس المال الاجتماعيّ فتؤكد هذه النظرية أن العَلاقات الاجتماعية وشبكات الدعم تلعب دورًا محوريًّا في تحسين الوضع الاجتماعيّ والاقتصاديّ للأفراد، بناءً على ذلك، يجب على الجمعيات الأهلية تعزيز شراكاتها مع الجهات الحكومية والخاصَّة والمجتمع المحليّ لتوسيع شبكة الموارد والدعم؛ ممَّا يُسهِم في زيادة تأثيرها وفاعليتها.

رؤية المملكة (2030) كمنطلقات للتصوُّر المقترَح: رؤية المملكة العربية السعودية (2030) تُعد إطارًا استراتيجيًّا شاملًا لتحقيق التنمية المستَدامة وتعزيز دور القطاعات المختلفة في دعم المجتمع، بما في ذلك القطاع غير الربحي، وتتمثل المنطلَقات التي تقدمها رؤية (2030) لدعم التصوُّر المقترَح في النقاط الآتية:

- رؤية (2030) تسعى إلى رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحليّ الإجماليّ من أقل من (1%) إلى (5%)، يُعد هذا الهدف دعامة أساسية لتطوير القطاع وتمكينه مِنْ لَعِب دور أكبر في مكافَحة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية.
- تعمل الرؤية على تعزيز دور الجمعيات الأهلية في تمكين الأفراد من الاعتماد على الذات، من خلال تقديم فرص التدريب، دعم المشاريع الصغيرة، وتعزيز التوظيف، ويُشكِّل ذلك منطلقًا لتحقيق استقلالية الفئات المستهدَفة وتقليل اعتمادها على المساعدات.
- رؤية (2030) تدعو إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة تضمن الاستدامة البيئية، الاجتماعية، والاقتصادية، هذا يتماشى مع ركائز التصوُّر المقترَح لتقديم برامج وخدمات مُستَدَامة تعالج أبعاد الفقر المختلفة.
- تشجع رؤية (2030) الشراكات بين القطاع الحكوميّ، القطاع الخاصّ، والقطاع غير الربحي لتحقيق تكامل الجهود وتحسين استغلال الموارد؛ حيث يُمثِّل هذا التوجُّه دعامة لتعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة وتنفيذ مبادرات ذات أثر مستدام.
- تدعو الرؤية إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين جودة وكفاءة الخدمات، ويمكن توظيف هذا التوجُّه في التصوُّر المقترَح من خلال أنظمة إدارة البيانات، التحليل الذكي لاحتياجات الفئات المستهدَفة، ومَنصَّات التمويل الجماعيّ.
- من أهداف رؤية (2030) تعزيز الحوكمة والشفافية في جميع القطاعات، مما يدعم بناء ثقة المجتمع في الجمعيات الأهلية ويزيد من تفاعُل الأفراد والمؤسَّسات مع أنشطتها.

الإجراءات التنفيذية لتحقيق التصوُّر المقترَح:

- تطوير خطط عمل تستند إلى تحليل شامل لاحتياجات الفقراء، مع تحديد أولويات واضحة لكل منطقة أو فئة مستهدَفة.
- تحديد أهداف قابلة للقياس ومؤشِّرات أداء لضمان تتبع التقدُّم وتقييم النتائج.
- تقديم برامج تقوية دراسية للطلاب من الأُسَر الفقيرة، مع توفير المواد التعليمية، وإطلاق دورات تدريبية مهنية بالتعاون مع القطاع الخاصّ لتأهيل الفقراء لسوق العمل، والعمل على تقديم خدمات طبية مجانية أو منخفضة التكلفة للفئات المستهدَفة، بما يشمل برامج التوعية الصحية.
- تنظيم لقاءات دورية لتبادُل الخبرات وتحديد الثغرات في تقديم الخدمات.
- إطلاق برامج استثمارية تعتمد على المشاريع المدِرَّة للدخل لدعم التمويل المستدام.
- إشراك أفراد المجتمع في تصميم وتنفيذ البرامج من خلال استشارات وورَش عمل.
- تنفيذ عمليات مراجَعة دورية لقياس تأثير البرامج والخدمات على الفئات المستهدَفة.
- إعداد تقارير دورية توضح نتائجَ البرامج وأثرها الاجتماعيّ والاقتصاديّ.

الجهات المعنِية بتنفيذ التصوُّر المقترَح:

- **الجمعيات الأهلية ومنظَّمات القطاع غير الربحي:** وهي الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ البرامج والمبادَرات الموجَّهة للحد من الفقر، وتوفير الخدمات الأساسية؛ التعليمية، والصحية، والتوظيفية بناءً على الخطط الموضوعة، وإدارة الموارد المالية والبشرية، وتطبيق آليَّات الشفافية والمساءلة.
- **الجهات الحكومية:** تقديم الدعم التشريعيّ والتنظيميّ للجمعيات الأهلية، بما يشمل تسهيلَ الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص اللازمة، وتوفير التمويل المشترَك للبرامج الموجَّهة للفئات الأكثر احتياجًا، ودعم التنسيق بين الجمعيات الأهلية والمؤسَّسات الحكومية لضمان تحقيق الأهداف التنموية.
- **الجامعات ومراكز الأبحاث:** إجراء الدراسات الميدانية لتحليل احتياجات الفقراء وتقييم فعالية البرامج، وتقديم توصيات علمية مبنية على البيانات لتحسين تصميم وتنفيذ المبادَرات، وتنظيم ورَش عمل ودورات تدريبية لبناء قدرات العاملين في القطاع غير الربحي.

العقبات التي قد تواجه تنفيذ التصوُّر المقترَح:

- عدم كفاية الموارد المالية لدعم تنفيذ البرامج والمبادَرات الشاملة.
- غياب آليَّات واضحة للتنسيق بين الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية والخاصَّة.
- ضَعْف التأهيل والتدريب للعاملين في الجمعيات الأهلية.
- تردُّد بعض الجمعيات أو الجهات المعنِية في تبنِّي استراتيجيات جديدة.
- غياب قاعدة بيانات موحَّدة وشاملة للفئات المستهدَفة.
- نقص وعي المجتمع بدور الجمعيات الأهلية والخدمات التي تقدمها.
- صعوبة تقديم الخدمات في المناطق الجغرافية البعيدة أو المحرومة.

خطة عمل مُقترَحة بجدول زمني

المرحلة	النشاط	الجهة المسؤولة	الإطار الزمنيّ	النتائج المتوقَّعة
التخطيط والتأسيس	تحليل الوضع الحالي	الجمعيات الأهلية، مراكز الأبحاث	الشهر 1-2	تقرير شامل باحتياجات الفئات المستهدَفة والتحدّيات القائمة
	إعداد خطة العمل	الجمعيات الأهلية	الشهر 3	خطة تنفيذية تفصيلية تشمل الأهداف والبرامج والموارد
	تشكيل لجان عمل متخصِّصة	الجمعيات الأهلية، الجهات الحكومية	الشهر 3	فِرَق عمل مكوَّنة من ممثلين عن الجهات الفاعلة
تنفيذ البرامج	إطلاق برامج تدريبية وتأهيلية	الجمعيات الأهلية، القطاع الخاصّ	الشهر 4-12	تمكين الأفراد اقتصاديًّا وزيادة فرص التوظيف
	توفير خدمات صحية وتوعوية	الجمعيات الأهلية، الجهات الحكومية	الشهر 4-12	تحسين الحالة الصحية للمستفيدين
	تقديم دعم تعليميّ للأطفال	الجمعيات الأهلية، المؤسَّسات التعليمية	الشهر 4-12	زيادة نسبة التحصيل الدراسيّ للأطفال من الأُسَر المحتاجة
	تنظيم حملات توعوية	الجمعيات الأهلية	الشهر 4-12	زيادة وعي المجتمع بدور الجمعيات
	تعزيز الشراكات مع القطاع الخاصّ والحكومي	الجمعيات الأهلية، القطاع الخاصّ	مستمر	دعم مالي وتقني مستدام للبرامج
التقييم والمتابَعة	وضع مؤشِّرات أداء رئيسية	الجمعيات الأهلية	الشهر 2-3	أدوات قياس واضحة لتقييم الأثر
	متابَعة تنفيذ البرامج وتقييم الأثر	الجمعيات الأهلية، ومراكز الأبحاث	نصف سنويّ	تقارير دورية توضح مدى تحقيق الأهداف
	مراجَعة الخطة وتحديثها بناءً على النتائج	الجمعيات الأهلية	سنويّ	تحسين الأداء وزيادة كفاءة البرامج

الخاتمة:

تتمثَّل هذه الدراسة خطوة مهمة نحو فَهْم وتحليل واقع منظَّمات القطاع غير الربحي ودورها في مكافحة الفقر، وهو أحد أهم الأهداف المرتبطة بالتنمية المستَدامة؛ حيث تمكَّن البحثُ من تقديم صورة شاملة لمدى مساهَمة هذه المنظَّمات في توفير الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية للأسر الفقيرة في مدينة الرياض، مسلِّطًا الضوء على جهودها في تمكين الأفراد اقتصاديًّا وتعليميًّا واجتماعيًّا، وأثبتت النتائج أن القطاع غير الربحي يتمتع بقدرة ملحوظة على التفاعل المباشر مع الفئات المستهدَفة، مع تكييف برامجه وخدماته لتلبية الاحتياجات المختلفة، ومع ذلك، أظهرت الدراسة تحديات عديدة تؤثر على فاعلية هذا القطاع، مثل نقص التمويل الكافي، والتحدّيات الثقافية والاجتماعية، وضَعْف التعاون بين المنظَّمات والجهات الحكومية، هذه التحدّيات تُشير إلى ضرورة إعادة تقييم الاستراتيجيات المستخدَمة مِنْ قِبَل المنظَّمات غير الربحية لضمان استدامة الخدمات التي تقدمها وفعاليتها في التصدي للفقر.

تتجلَّى عَلاقة البحث ونتائجه برؤية المملكة العربية السعودية (2030) في الدور المحوري الذي تلعبه منظَّمات القطاع غير الربحي في تحقيق التنمية المستَدامة، وهو ما تسعى إليه الرؤية من خلال تعزيز مساهَمة هذه المنظَّمات لتصبح رافدًا أساسيًّا للتنمية، وركزت نتائج البحث على فعالية هذه المنظَّمات في الحد من الفقر وتوفير الخدمات الأساسية والتعليمية والصحية وفُرَص العمل؛ ممَّا يعكس توافقًا مع أحد أهم أهداف الرؤية؛ وهو القضاء على الفقر وتحسين جودة الحياة، كما أكدت النتائج على أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعات الثلاثة: الحكوميّ، والخاصّ، وغير الربحي، وهو محور أساسي في الرؤية لضمان تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، تسلط الدراسةُ الضوءَ على ضرورة تفعيل آليَّات جديدة لتحسين أداء القطاع غير الربحي، ما ينسجم مع مبادَرات الرؤية التي تدعو إلى زيادة مساهَمة هذا القطاع في الناتج المحليّ الإجماليّ، ورفع كفاءته ليكون عنصرًا فاعلًا في تحقيق الطموحات الوطنية والتنموية.

توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة، وفضلًا عمَّا تناولته الدراسة من تصوُّر مقتَرَح لتحسين ورفع مستوى فاعلية منظَّمات القطاع غير الربحي للحد من الفقر كأحد أهداف التنمية المستَدامة فتوصي الدراسة بتبنِّي الجهات المعنِية لهذا التصوُّر وتطويره وتطبيقه في منظَّمات القطاع غير الربحي، بالإضافة إلى ذلك توصي الدراسة بما يأتي:

- ضرورة زيادة التنسيق والتعاون بين القطاع الحكوميّ، والخاصّ، وغير الربحي لتحقيق تكامل الأدوار وضمان تحسين كفاءة البرامج والخدمات المقدَّمة للأسر الفقيرة.
- تطوير آليَّات مبتكَرة للتمويل تشمل الشراكات مع الشركات الخاصَّة، وبرامج المسؤولية الاجتماعية، وإطلاق حملات توعية مجتمعية لجذب التبرعات، بما يضمن توفير موارد مالية كافية ومستدامة.
- تصميم برامج تدريبية مكثَّفة لتطوير مهارات العاملين في المنظَّمات غير الربحية، مع التركيز على إدارة المشاريع، وتحليل الاحتياجات المجتمعية، ورفع كفاءة الأداء الإداريّ.
- تطوير البرامج الصحية والتعليمية المقدَّمة من القطاع غير الربحي، بما يشمل توفير معدات طبية وبرامج وقائية وتعليمية تتماشى مع احتياجات الفئات المستهدَفة.
- الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة لتطوير أنظمة إدارة الموارد، وجمع البيانات وتحليلها، وضمان توزيع الخدمات بشكل عادل وفعَّال، مع تعزيز الشفافية في العمليَّات.
- زيادة البرامج التي تُرَكِّز على التمكين الاقتصادي؛ مثل التدريب المهنيّ، ودعم المشروعات الصغيرة، ومَعارِض الأُسَر المنتِجة، لتمكين المستفِيدينَ من الاعتماد على أنفسهم.
- وَضْع خطط استراتيجية طويلة المدى لمنظَّمات القطاع غير الربحي تُرَكِّز على استدامة الخدمات وتحقيق الأثر التنموي المطلوب.
- تشجيع إجراء مزيد من الدراسات حول تحديات القطاع غير الربحي وسُبُل تحسين أدائه، بما يُسهِم في تطوير السياسات والبرامج المستقبلية.
- تطوير آليَّات لقياس أثر الخدمات المقدَّمة مِنْ قِبَل المنظَّمات على حياة المستفِيدينَ، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية المملكة (2030.)

المراجع:

أبو الحديد، فاطمة، حمدي، شيماء والخالدي، جميلة. (2023). واقع التشبيك بين المنظَّمات غير الربحية ودوره في مواجَهة مشكلات الأُسَر الفقيرة. *مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية*، 3(2).

أبو المعاطي، ماهر. (2009). *الممارَسة العامَّة للخدمة الاجتماعية*. نور للطباعة.

حجازي، أحمد علي. (2015). دور الجمعيات الخيرية في التخفيف من مشكلة الفقر. *مجلة كلية الآداب*، جامعة الإسكندرية.

رشاد، وليد. (2015). مفهوم رأس المال الاجتماعيّ. *المجلة الاجتماعية القومية*، 52(1).

سرحان، وائل، فريد، سالي وعثمان، عثمان. (2023). منظَّمات العمل الخيري دورها في الحد من الفقر متعدِّد الأبعاد: السودان دراسة حالة. *مجلة بن خلدون للدراسات والأبحاث*.

الشعيبي، خالد؛ عبدالخطيب، ياسر وكوثر، عصام. (2016). تقييم دور الجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المتبرعين والمستفيدين.

العضايلة، لبنى. (2018). دور مؤسَّسات المجتمع المدني العاملة في مجال مواجهة الفقر في مدينة عمان. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث* (العلوم الإنسانية)، مج33.

عمر، حسين، الدور، سارة. (2016). دور المنظَّمات غير الحكومية في توفير الخدمات الأساسية بالمجتمعات الريفية. *الجمعية السعودية للعلوم الزراعية*.

مركز إيفاد للدراسات والاستشارات. (2014). *الفقر المؤنَّث: سماته وخصائصه في المجتمع السعودي*. مؤسَّسة الملك خالد الخيرية.

مؤسَّسة الملك خالد الخيرية. آفاق القطاع غير الربحي. (2018).

يلي، نادر. (2032). دور الجمعيات الخيرية في المساهَمة في التنمية المستَدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. *المجلة المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*.

Combs, M. (2020). *Poverty and Nonprofits: Investigating the Relationship Between Poverty and Nonprofit Activity in the United States*. Kentucky: University of Kentucky.

Dvoryadkina, E., & Prostova, D. (2020). Mechanisms of the sustainable development of non-profit organizations in the region. *EDP Sciences*, 1-7.

Justice, G. G. (Summer 2019). *Nonprofit Organizations and the Sustainable Development Goals:Social Sector Partnerships for Transforming the World.* San Francisco: university of Clifornia.

Naguib, M. M., Afandy, A. H., & ELbagoury, A. A. (2015). The Role of NGOs in Combating Poverty in Developing Countries: A Comparative Study & Lessons Learned. *Arab Journal of Administration*, 1-18.

Pyanov, A., Drannikova, E., Shevchenko, E., & Kochkarova, Z. (2021). *Sustainable development of non-profit and non governmental organizations: financial and organizational mechanisms*. E3S Web of Conferences. Retrieved from https://doi.org/10.1051/e3sconf/202125004008.

Sutton, T. (2018). *Nonprofits and Poverty: The Relationship Between Frames, Conceptions, and Programs*. Guelph, Ontario, Canada: University of Guelph

المواقع الإلكترونية:

الأمم المتحدة. القضاء على الفقر.

https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_msh_mnshat_lqt_gyr_lrbhy_2018_0.pdf

المِنصَّة الوطنية الموحدة. (2024). القطاع غير الربحي في المملكة يشهد تناميًا متسارعًا في مطلع العام (2024).

https://www.my.gov.sa/wps/portal/snp/content/news/newsDetails/CONT-news-4320249

الهيئة العامَّة للإحصاء. (2018). مسح منشآت القطاع غير الربحي.

https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/nshr_msh_mnshat_lqt_gyr_lrbhy_2018_0.pdf

الهيئة العامَّة للإحصاء. إجمالي مبالغ معاشات الضمان الاجتماعيّ وعدد حالات المستفِيدينَ 1436-1440.

https://www.stats.gov.sa/sites/default/files/Table8-5_1.xls